المحاضرة التمهيدية –الخاصة بيوم التعارف

الإقتصاد فكر تبلور ونضج عبر التاريخ، **وتعود جذوره أسوة بالعلوم المعرفية الأخرى الى الفلسفة**. فمنذ بداية تكوين المجتمعات البشرية بدأت تساؤلات عن ظواهر اقتصادية متنوعة أدت تدريجياً إلى تطور في "الإدراك" "والفكر" للتوصل إلى معلومات وإجابات وتفسير لهذه الظواهر. وعبر مراحل التطور الفكري" وتطور الواقع الإقتصادي والاجتماعي والسياسي، ارتقى الإقتصاد إلى "علم" يعتمد على عمليات تحليلية "منهجية" و "منطقية" تتكون من منظومات من المبادئ والإفتراضات والنظريات والنماذج والادوات تُسخر في تحليل وتفسير ظواهر معينة. هذه المنظومات الفكرية العلمية، وخلال المسيرة التأريخية خضعت إلى "تأييد" البعض ويدحضها البعض الآخر. وخلال إجتهادات في التقييم التحليلي المنطقي والتحليل الكمي الرياضي والقياسي، تنضج وتتطور افكاراً وطروحاتاً جديدة ، "مضيفة" احياناً و"مكملة" أو "بديلة" احياناً أخرى، تؤطرها ايديولوجيات وسياسات اقتصادية متعددة ومتباينة فما يطرحة ليبراليو السوق الحر يختلف عما يطرحه الاشتراكيون ودعاة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي، ويبتعد عما يطرحه مؤيدو الاقتصاد الاجتماعي ويتباين مع طروحات الاقتصاد الإسلامي

والاقتصاد "كفلسفة وكعلم ابتداءاً من المدارس الاقتصادية الليبرالية ذات محتويات موضوعية وقيمية محورها العقلانية الاقتصادية وحق الملكية الخاصة **وتتجسد تحت مظلة المؤسسة السوقية والتي يتم خلال بيئتها التناسق والتناغم بين نشاطات منظومة الوحدات الاقتصادية الفاعلة في السوق، من مستهلك ومنتج ومالك لخدمات عناصر الانتاج وغيرهم مدفوعة بالمصلحة الذاتية الفردية" و "الحرية التامة" مع افتراض توفير المعلومات السوقية "الاكيدة والكاملة".**

تلعب ميكانيكية الاسعار من خلال آليات العرض والطلب في السوق الدور الاساسي في توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لمنظومة الوحدات الفاعلة في السوق وبمرونة تامة. ويشكل وضع التوازن الجزئي في هذه المنظومة الشرط الضروري لتحقيق النتائج المرجوة من نظام السوق الحر وميكانيكية الاسعار **من كفاءة وأمثلية في توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية كذلك تتحقق المنافع القصوى لمنظومة الوحدات الفاعلة في السوق وبالتالي ضمان الرفاهية والعدالة المجتمعية.**

هذه **الرؤية للمدارس الليبرالية النيوكلاسيكية بصورة خاصة للسوق الحر ونظام الاسعار تعد الاساس الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزئي وتظهر جلية عند دراسة سوق المنافسة التامة بافتراضاته ونتائجه وسوف يتم شرحها**

إضافة الى ما ورد فإن الاقتصاد الجزئي يدرس بيئة الهياكل المتعددة الاخرى لمؤسسة السوق **حيث يتم حل مشكلة توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة عن طريق الوصول الى وضع التوازن الجزئي** حيث تتحدد الاسعار والكميات المنتجة والارباح، ولكن ليس بالضرورة ان يقترن أو يتوافق هذا **الوضع مع تحقيق الامثلية والكفاءة والرفاهية المجتمعية وبقية نتائج سوق المنافسة التامة**. ولا شك بأن **ممارسات هذه الاسواق وآثارها الاقتصادية والاجتماعية يبرر ضرورة السياسة الاقتصادية الجزئية.**

أما الاقتصاد الكلي الركن الثاني من التحليل الاقتصادي فهو يهتم أساساً بدراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي الذي يبحث في نظريات تحديد مستوى الدخل القومي والاستخدام التام ومستوى الاسعار والاستثمار الكلي والادخار والاستهلال الكلي وآليات تأثيرها على عملية النمو والتنمية الاقتصادية كما يهتم بدراسة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة والعجوزات في الميزانية العامة والميزان التجاري والمدفوعات، ومشاكل الفقر وتوزيع الدخل والبيئة. إضافة الى مواضيع متعلقة بكيفية استخدام السياسات الاقتصادية الكلية المالية، النقدية، الدخلية التجارية في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

الاقتصاد الموضوعي والمعياري

أن نطاق علم الاقتصاد يتصل بالتساؤل عن المدى الذي يجب أن يذهب اليه الاقتصادي في تحليل الوقائع والبحث عن الحقائق من ناحية ، والتوصية بحل أو أخر للمشاكل الاقتصادية القائمة من ناحية اخرى . هل تقتصر مهمة الاقتصادي على التعبير عما هو كائن أو كان او ما سيكون من تلك الحقائق والوقائع ، ام تتعدى مهمته ذلك إلى التعبير عما يجب أن يكون ، ان الاجابة على هذه الأسئلة سلبا او ايجابا يرتبط بنوعين من التعابير ،
احداهما تسمى (تعابير موضوعية او واقعية Positive Statements) تعبر عما هو كائن او كان او سيكون . ويمكن حل اي خلاف حول التعابير الواقعية عن طريق اللجوء إلى الحقائق بشكل ملائم.
اما ثانيهما فتدعى. (تعابير نموذجية او معيارية Normative Statements) تتعلق بما يجب أن يكون ، ولذلك فأنها ترتبط بشكل وثيق بالوضع الفلسفي والثقافي والحضاري السائد و بالأحكام القيمية حول ما هو صالح وما هو فاسد،

والتمييز بين (الواقعي او الموضوعي) من ناحية و(النموذجي او المعياري) من ناحية اخرى ، يتبع من حقيقة مهمة وهي **أن من غير الممكن منطقياً استخلاص نتائج معيارية من افتراضات واقعية** . والعكس صحيح وهي أن من غير الممكن منطقياً استخلاص نتائج **واقعية** من افتراضات **معيارية**. والعكس صحيح كذلك. وعلم الاقتصاد، مثل غيره من العلوم ، يتعلق بمسائل وتعابير **وافتراضات يمكن اظهار كونها خاطئة عن طريق الملاحظة الواقعية للعالم** كما هو عليه اليوم وليس غدا ، ويقتضي ذلك اللجوء إلى الحقائق القائمة اليوم .
ان كون علم الاقتصاد علما (موضوعيا) او (واقعيا) Positive او معياريا Normative هو موضوع جدلي يتصل بطبيعة العلم ذاته ففي العلوم الطبيعية Physical Sciences ينظر للنظرية التي يستند اليها علم ما على انها موضوعية تماما في جوهرها. أي انها مستقلة عن ايديولوجية العالم وعن التكوين السياسي والاجتماعي الذي يعمل في ظله. فهل ينطبق ذلك ايضا على علم الاقتصاد ويجيب بعض الاقتصاديين ، من امثال ملتون فريدمان ومجموعته في جامعة شيكاغو الأميركية على ذلك بالايجاب ، معتبرين أن **مبدأ الموضوعية** يجب أن ينطبق على التنظير الاقتصادي كذلك . وهكذا يعرف فريدمان علم الاقتصاد كعلم واقعى او موضوعي بأنه **« مجموعة من التعميمات المقبولة مبدئية حول الظواهر الاقتصادية مما يمكن استعماله للتنبؤ بنتائج التغيرات في الظروف**
ولكن فريدمان يذهب إلى أن التاكيد المبالغ فيه على « **واقعية ، الافتراضات التي يقوم عليها علم الاقتصاد** قد ادى الى اهمال عامل مهم في بناء النظرية الاقتصادية وهو هل يمكن للنظرية أن تتنبأ بشكل دقيق عن الكيفية التي سيسلك بها المستهلكون والمنتجون، والى أي حد تتفق مضامين النظرية مع الواقع العملي ؟ ويشير ذلك طبعا إلى أن اية نظرية علمية يجب أن تكون بشكل فرضية قابلة للاختبار ويمكن البرهنة على مدى صحتها. (3)
ويذهب معظم الاقتصاديين هذا المذهب معتبرين علم الاقتصاد علما موضوعيا وواقعيا وليس معياريا أو سلوكيا.
فيذهب الاقتصادي الأميريكي (الشيان Alchian) إلى أن علم الاقتصاد **يشرح الظروف التي تقود إلى نتائج معينة ، وآن النظرية الاقتصادية الصحيحة تنطبق على جميع الانظمة الاقتصادية والاقطار المختلفة، فليس هناك نظرية اقتصادية خاصة بالرأسمالية وأخرى خاصة بالاشتراكية رغم وجود اختلافات مهمة في المؤسسات والاطار القانوني اللذين يتم في ظلهما تطبيق النظرية ،**
أن هذه النظرية في رأيه قد تم تطبيقها بشكل اوسع بنجاح اكبر لتحليل النظم الرأسمالية منها لتحليل النظم الاشتراكية، ويذهب الاقتصادي المذكور بالتالي إلى
أن النظرية الاقتصادية، وبالتالي علم الاقتصاد، **هي تفسيرية Explanatory ولا علاقة لها بالمبادئ الأخلاقية** (Amoral). فعلم الاقتصاد هو علم موضوعي يحاول اكتشاف وتطوير الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد دون اعتبار

ما اذا كانت النتائج مرغوبة ام لا في اطار الأهداف التي يسعى اليها النظام الاقتصادي، وهذا هو عكس ما يسمى ب (اقتصاديات الرفاه Welfare Economics) التي تهتم بتقويم عمل الاقتصاد في اطار معايير واهداف مفترضة.
هذه الأهداف ليست مستخلصة من التحليل الاقتصادي، فاختيار الأهداف يرتبط اساسا **بالقيم السائدة** وليس بالاقتصاد ذاته.
فهناك اهداف معينة مقبولة عموما وتمثل اتفاقا في الرأي العام لمجتمع معين . غير أن هذه الأهداف هي افتراضات فقط وذات صفة قيمية او اخلاقية Ethical Character **وليست نتاجا للتحليل الاقتصادي**. واي تقويم للظواهر المختلفة في اقتصاد معين هو سليم في اطار الاهداف المعينة المفترضة فقط. وبالتالي **فان النظرية الاقتصادية، تتألف ، من مجموعة من المبادىء القائمة على المنطق. وهي توفر وسائل تحليل اقتصادي ، ولكنها تتم دون فكرة معينة ومسبقة حول ما إذا كان من المحتمل أن تؤدي إلى نتائج عملية ام لا.**
وجماع ذلك كله هو **أن الاقتصاديين الرأسماليين يرون أن علم الاقتصاد يهدف إلى جمع الحقائق التي لها علاقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والى تحديد المباديء والقوانين التي تقوم عليها تلك الحقائق والتي تحكم تلك الظواهر الاقتصادية** . فالمعرفة ، في الاقتصاد ، تبدأ من خلال الاستعمال المشترك للحقائق والنظرية . للوصول الى تعميمات أو استنتاجات تتصل بالعلاقات بينها. **ومعرفة الحقائق والعلاقات بينها، مما يعمل الاقتصاديون على توفيره، هو شرط مسبق لحكم سليم يتم على اساسه تبني سياسة اقتصادية معينة** . غير أن القرار النهائي حول تبني مثل **هذه السياسة قد يعتمد على اعتبارات تتعدى نطاق علم الاقتصاد** . ومتى ما عرفت النتائج المحتملة السياسة ما، فان الآراء قد تختلف حول ما إذا كانت تلك الآثار مرغوبة ام لا جيدة أم سيئة وقرارات من هذا النوع يجب أن تقوم على احكام قيمية تتعلق باهداف الحياة . **آن مبدأ الموضوعية والواقعية** يجب أن ينطبق على التنظير الاقتصادي ، الا أنه لا يمتلك **تلك المنزلة الدقيقة من العلم الموضوعي المقبولة عموما في العلوم الطبيعية** ، وقد عزا هؤلاء ذلك إلى سببين اثنين هما.
1- لأن الاقتصاديين يتعرضون ، اكثر من غيرهم من العلماء الآخرين الاستعمال احكام قيمية ذاتية ، وذلك في اختبار المشاكل المطروحة للمعالجة وعند القيام بتجارب **معينة . غير أن اتباع المدرسة المعيارية في الاقتصاد يذهبون إلى أن دراسة الاقتصاد لا يمكن ولا ينبغي أن تنفصل عن البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بها.**
2-ان السبب الأهم لقبول موضوعية محدودة في معالجة النظرية الاقتصادية . وللتواضع في الادعاءات العلمية للاقتصاد كحقل من حقول المعرفة ، يقوم على ما يثبته انجاز الاقتصاد كعلم دقيق Exact Science . فالعلماء الطبيعيون يقومون احيانا بتجارب تنتج قوانين Laws في حين يقوم الاقتصاديون بعمل نماذج Models افضل **ما تنتجه هو مجرد ميول او اتجاهات عامة Tendencies** . ويرى هؤلاء بالتالي ، استنتاجا . ان اختلاف الظروف قد ينتج عنها احكام او نظريات اقتصادية مختلفة . ولكنهم لا يعتقدون « ان كيانا نظرية اقتصاديا منفصلا ومتميزة وجد أو قد يوجد ابدأ في ظروف مختلفة - او لبيئات اجتماعية وسياسية مختلفة ...
ويضرب هؤلاء على ذلك مثلا بقولهم أن هناك تمييزا اساسا يمكن رسمه بين عمل « اقتصادات السوق » من ناحية وعمل « الاقتصادات غير السوقية » من ناحية اخرى . ولكن هذا ليس تمييزا بين الاقتصادات (الرأسمالية) و (الاشتراكية)، لأنه تمييز يقوم على اساس ملكية الموارد اكثر من أن يقوم على استعمالها .
فالاخير فقط **(اي استعمال الموارد)** هو الذي يجب أن يكون محور اهتمامنا ، غير أن الطريقة التي يتم بها استعمال الموارد وتخصيصها في اقتصاد السوق تختلف فعلا عن الطريقة التي يتم بها ذلك في اقتصاد غير سوقي . كما أن النظرية الاقتصادية المستعملة الدراسة احد الوضعين ستختلف في توكيدها عما يستعمل منها في دراسة الأخر ، .. غير أن ذلك لا يعني أن النظرية الخاصة باقتصادات السوق لا علاقة لها بمشاكل التخطيط المركزي في اقتصاد غير سوقي . فالاسعار (مثلا) يجب أن تتحدد افتراضا من قبل سلطة مركزية . وسيكون تحليل العرض والطلب والتسعير

القائم على التكاليف الحدية ، هي أمور ذات علاقة بنا القرار، وكذلك سيكون التحليل المدخل – المخرجات الذي يؤلف لب نظرية التخطيط المركزي تكنيكا ذا علاقة ، ومستعملا على نطاق واسع ، في اقتصادات السوق التي هي ليست مخططة مركزيا (٣). ويلخص الاقتصادي البريطاني Spelght (3) ذلك **كله بالقول بأن علم الاقتصاد ليس علم اخلاقيا، اذ ليس من واجب الاقتصادي الحكم على الغايات التي يكرس لها الناس الموارد المحدودة المتاحة لهم ، وانه ليس فرعا من علم السياسة ، وان المهمة الأولى للاقتصاد في الحصول على الحقائق وليس املاء الحلول ، وأن مهمة الاقتصادي بعد ذلك تكمن في ذكر النتائج المترتبة على بدائل السياسات المتعلقة** باتخاذ القرارات المختلفة . فلا يستطيع الاقتصادي تحديد الأهداف الاجتماعية ، وانما هو يستطيع ، في ظل اهداف اجتماعية معطاة ، أن يحلل المشكلة وان يقترح اكثر الوسائل كفاءة لتحقيق الهدف المرغوب . هذا هو رأي الاقتصاديين الرأسماليين التقليديين والمحافظين . فما هو رأي غير التقليديين والمتطرفين من الاقتصاديين ؟ سندرج هنا رأيين لبعض الاقتصاديين الغربيين منهم. هما المسز جون روبنسون Joan Robinson وايتولJ. Eatwell

فيرى كل من المسز روبنسون وايتول أن هناك ثلاث وظائف لعلم الاقتصاد هي

ا- تفهم الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد

٢- تقديم اقتراحات لتحسين تلك الكيفية

٣- تبرير المعايير التي يتم الحكم بها على ذلك التحسن .

ثم يستمران بالقول بأن معيار ما هو مرغوب يتضمن بالضرورة احكاما أخلاقية وسياسية، اي احكاما قيمية Value Judgements ، فلا يمكن للاقتصاد ان **يكون علما صرفا تماما غير ممزوج بقيم انسانية** ، وقد اصبحت وجهات النظر الأخلاقية والسياسية التي ينظر بها إلى المشاكل الاقتصادية متشابكة احيانا مع الاسئلة المثارة ، وحتى مع طرق التحليل المستعملة ، بحيث أصبح من غير السهل الفصل بين هذه العناصر الثلاثة . (٣٨) ثم يشيران إلى التعابير الميتافيزيقية التي غزت العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد، كمفهوم الانسجام الطبيعي Natural Harmony والخير الاكبر للعدد الاكبر ، اذ لم يجر تحديد علمي لها ولم يتم التوصل إلى معيار للحكم على ما هو صالح ولا إلى وسيلة لتحديد ما هو « الخير الاكبر » . ومثل هذه التعابير لا تنقل معلومات محددة ولأن من الصعب تحديد معناها بالإشارة إلى شيء خارج حدودها هي ذاتها. فليس لهذه التعابير محتوى علمي، وانما هي تعبر فقط عن موقف فكري معين ، عن عواطف سياسية وقيم أخلاقية ، رغم انها قد تبلور آراء معينة لها نتائج عملية مهمة . وهكذا الاقتصاد السياسي الذي امتزج احيانا بالدفاع عن مصالح قومية، وصيغت نظرياته في مجتمعات مجزأة إلى طبقات ، فعبرت الشعارات الاقتصادية عن تعاطف مع طبقة معينة ، تحت غطاء من دعم الثروة القومية، ودعت لهذا الغرض إلى سياسات في صالح هذه الطبقة او تلك . (٣٩)

ثم أشار الكاتبان الى ان اهم عنصر يشتمل عليه التحليل - **اي تحليل ، اقتصادي او اجتماعي او سياسي او غيره -** هو الاشارة الى طبيعة النظام الاجتماعي المنطبق عليه ، والى أن **العلاقات الاقتصادية هي علاقات بين الأشخاص** ، في حين أن **العلاقات التكنولوجية هي علاقات بين الانسان والعالم الطبيعي** ، وهي تحدد الظروف التي تجرى الحياة الاقتصادية فيها . وفي حين أن المستوى التقدم التقني للمجتمع الانساني تأثيراً مهما على تلك العلاقات ، فان الظروف التقنية السائدة لا تحدد هذه العلاقات كلية . فمثلا هناك حاليا صناعات ذات تقنية متقاربة تعمل في آن واحد في انواع مختلفة من التنظيمات الاجتماعية رأسمالية واشتراكية. وهناك في نفس الوقت تاثير مهم للعلاقات بين الأفراد في اقتصاد ما على نوع التقنية التي تعمل على تطويرها من ذلك مثلا، مجتمع قروى مستقل مقابل مجتمع اخر من فلاحين رأسماليين كبار يقومون بانتاج واسع ويستخدمون عملا ماجورا، فلن يستعمل الأولون طرقا زراعية وتقنيات

مشابهة لما يستعمله الآخرون . وهكذا فان للعلاقات الاقتصادية تأثيراً مهما على نوع التقنية المستعملة في مجتمع ما(4).

ومن ثم يستنتجان اخيرا «**ان التفاعل بين العلاقات الانسانية والتقنية هو موضوع التحليل الاقتصادي** «و» أن خصائص المجتمع ذات العلاقة بالتركيب الاقتصادي تنعكس في القواعد والعادات القانونية وبالمفاهيم المقبولة للسلوك السليم اي انها تتعلق (بالتساؤل عن) من له السلطة على عمل ماذا ، وكيف تتم ممارسة السلطة ، وبأية طريقة يتفاعل سلوك عنصر معين مع غيره في المجتمع (4)

اما هنت وشيرمان (٩٢) فيميزون بين من سموهم **ب (الاقتصادين المحافظين)** الذين يذهبون إلى أن الناس يولدون بآراء معينة ، وانه ليس هناك من طريقة لتغيير هذه الاراء ، وأن سلوك الأفراد يتحدد بهذه الافكار ولا يمكن تغييرها. ومن بين هؤلاء الاقتصادين المدرسة الكلاسيكية التي تذهب إلى أن الرأسمالية هي نظام طبيعي وخالد ، وان النظم الاقتصادية السابقة للرأسمالية لم تكن طبيعية. كما ادعت بانه ميل طبيعي لكل انسان ان يكون شرها وان يتنافس بدون كلل ، وان يحتسب بشكل عقلاني في كل عملية شراء او اي نشاط اقتصادي آخر. وتأخذ المدرسة الكلاسيكية المحدثة ، كشيء معطى بالولادة، جميع تفضيلات المستهلكين الفردية ، وتذهب إلى أن الناس ولدوا بنظام معين من التفضيلات **اما من يسمونهم ب (الاقتصاديين الراديكاليين)** فانهم يعتقدون بان جميع الأفكار والتفضيلات يشكلها المجتمع الذي نعيش فيه . فلا يتأثر المستهلكون فقط بوسائل واضحة مثل الاعلان ، ولكن ايضا بوسائل اكثر انتشارا وحذاقة مثل التربية العائلية والدين والتعليم والاعلام الجماهيري . « والعلماء الاجتماعيون هم كائنات بشرية مثل غيرهم ولذلك ان لهم أفكارهم وتصوراتهم المسبقة التي يشكلها المجتمع » (١٢) وبما أن الأيديولوجيا تحدد بالبيئة الاجتماعية السائدة ، فان **الاقتصاديين** الراديكاليين يذهبون إلى أن تغييرا معينا في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي سيغير بالتالي الأيديولوجيا السائدة ، لذا فان الافكار السائدة لا ترتبط بالطبيعة الإنسانية وانها تتشكل بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ويمكن تغييرها بتغيير العلاقات الأساسية السائدة . « لذا فان هناك أملا في مجتمع تماما، وأفضل ، بوجهات نظر جديدة افضل لدى معظم الناس » (1)). |

وتمثل وجهات النظر هذه اتجاها جديدا لدى بعض **الاقتصاديين** الغربيين من ذوي الافكار اليسارية التي تربط بين علم الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة وبين الأفكار والآراء والايديولوجية المنتشرة في مجتمع ما. ولذلك لا يمكن لعلم الاقتصاد ان يكون علما موضوعيا صرفا دون اعتبار لاتجاهات الكتاب الاقتصاديين وايديولوجيتهم واحكامهم القيمية.

الدراسات التطبيقية والتحليل الاقتصادي

آن هدف علم الاقتصاد هو وضع نظرية، او نظريات اقتصادية للتعرف على العلاقات بين الظواهر المختلفة في الاقتصاد بهدف توفير وسائل لتحليل وشرح سلوك عناصر الاقتصاد المختلفة . وبهذا المعنى تستهدف النظرية **تبيان العلاقات السببية المهمة وغايتها من ذلك هي اختيار المعلومات التي تسمح بتفسير الحوادث المختلفة وتسهيل التنبؤ بالعلاقات التي يحتمل أن تحدث استجابة لتغيرات معينة في العناصر المذكورة. وتدعى العلاقات التي يؤدي اليها التحليل الاقتصادي (مبادئ الاقتصاد) . وهذه المبادئ هي عبارة عن تعميمات تعبر عن العلاقة بين العناصر المختلفة التي يتكون منها النظام الاقتصادي، وهناك نوعان من هذه التعميمات**

الأول : هو **النوع التحليلي الذي يعبر عن استنتاجات تتبع منطقيا من افتراضات معينة . وهذا** النوع من التعميمات هو الذي يهتم به علم الاقتصاد .

والثاني : هو ذو طبيعة تجريبية او تطبيقية Empirical يعبر عن علاقات بين معلومات تمت مشاهدتها Observed Data وهو يختلف عن التعميم التحليلي الذي يقع فيه الاستنتاج بالضرورة من الافتراضات ، في حين أن النوع التطبيقي او تجريبي هو تعبير عن ميل Tendency فقط قد يكون صحيحا او قد لا يكون في حالات معينة وقد تعاد أحيانا صياغة التعميمات من النوع التجريبي ، التي هي النتاج المباشر للدراسة الاستقرائية للظروف الواقعية . وقد قام جدل، لسنوات عديدة، بين الاقتصاديين حول أي من الأسلوبين العامين هو الافضل نسبيا كوسيلة لتطوير المعرفة الاقتصادية. فقد **اكدت المدرسة المؤسسية التاريخية** : على أهمية تطوير الدراسات العملية والتعميمات التطبيقية في حين **اكدت المدرسة الكلاسيكية** على اهمية وسائل التحليل . ولكن الجميع قد أدرك الأن أهمية وفائدة الأسلوبين معا،

النظرية الاقتصادية والنماذج الاقتصادية

إن النظرية الاقتصادية الجزئية عبارة عن مجموعة أو منظومة من مفاهيم وأدوات تحليل ونظريات مبنية على افتراضات، تستخدم لتفسير وتفهم المشكلة الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية. تساعد هذه الأطر في الإجابة على الأسئلة الاقتصادية الأساسية التي طرحت سابقا أهمها: ماذا ننتج؟، كيف ننتج؟، ولمن ننتج؟

يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية الجزئية بنيانا فكرية منهجية علمية مبسطة ومتكاملا في سلسلة من التعاريف والافتراضات والقوانين يهدف إلى دراسة ظاهرة اقتصادية واقعية أو ظواهر اقتصادية معينة بغية الوصول إلى استنتاجات منطقية حول سلوكها، وتشخص المتغيرات Variable-Diagnosis

ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة ويتم دراسة العلاقات بينها بعد وضع الفرضيات ضمن الأطر النظرية المعتمدة وتختبرهذه الفرضيات لأجل الوصول إلى نظرية متكاملة. تستخدم النظرية لأجل وصف وتفسير الظاهرة ليتم تحديد أسبابها وتشخيص متغيراتها بغية الوصول إلى حلول لها ولأجل التنبؤ بوقوعها مستقبلا. وهكذا تقدم النظرية الإطار العملي والعلمي للنمذجة الرياضية وللسياسة الاقتصادية.

أولا - النموذج

النموذج عبارة عن شكل تجريدي يلخص العلاقة بين المتغيرات الرئيسية في الواقع الاقتصادي بتحويلها الى علاقة رياضية (نموذج رياضي) وهذا النموذج يشكل الاطار التحليلي الذي نستند عليه الفرضية المعتمدة التي يتحدد من خلالها المتغير التابع والمتغير المستقل والعلاقة التي تربط بينهما

النمذجة دعوة إلى استبدال كائن (الواقع) بآخر (النموذج) من أجل الحصول على معلومات حول خصائص الكائن الأصلي من خلال دراسة كائن النموذج.

وبالتالي ، يمكن تعريف النمذجة على أنها تمثيل كائن واقعي بواسطة نموذج للحصول على معلومات حول هذا الكائن من خلال إجراء تجارب مع نموذجها. تسمى نظرية استبدال بعض الأشياء (الأصول) بأشياء أخرى (نماذج) ودراسة خصائص الأشياء في نماذجها نظرية النمذجة.

يعتبر النموذج هيكلا علميا متكاملا يصمم ضمن إطار نظرية وافتراضات معينة، ويعد صيغة رياضية تتشكل من رموز ودوال ومعادلات تعريفية متطابقات) وسلوكية. فالمعادلات التعريفية تعبر عن علاقة اقتصادية ناتجة عن

تعاريف متعارف عليها 7)، والمعادلات السلوكية تبين العلاقة بين متغيرات ذات صلة مباشرة بهدف النموذج. يخضع النموذج للقياس العددي والاختبار الإحصائي ويستخدم لأغراض التحليل والتقييم والتنبؤ. كما يعد النموذج تبسيطا عن واقع العلاقات بين متغيرات معينة ذات علاقة بظاهرة معينة. فهو لا يعكس جميع العوامل البيئية ذات الصلة بهدف النموذج بل ينتقي منها ضمن الأطر النظرية

النماذج الاقتصادية

تهدف النظرية الاقتصادية الجزئية إلى بناء النماذج التي تصف السلوك الاقتصاد ي للوحدات الفردية)المستهلكين والشركات والهيئات الحكومية(وتفاعلاته التي تخلق النظام الاقتصادي لمنطقة أو بلد أو العالم باعتباره كامل .
النموذج هو تمثيل مبسط لموقف حقيقي. يتضمن الميزات الرئيسية للوضع الحقيقي الذي يمثله. النموذج يعني التجريد من الواقع الذي هو من خلال مجموعة من الافتراضات الهادفة والمتسقة ، والتي تهدف إلى تبسيط الظاهرة أو النمط السلوكي الذي صمم النموذج لدراسته . تعتمد درجة التجريد من الواقع على الغرض من النموذج إنشاؤه. يتم اختيار سلسلة الافتراضات في أي حالة معينة بعناية لتكون متسقة ، للاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الواقعية وتحقيق درجة "معقولة" من عمومية.
التجريد ضروري ، بالنظر إلى أن العالم الاقتصادي الحقيقي شديد التعقيد وأي محاولة لدراسته في شكلها الحقيقي من شأنها أن تؤدي إلى تحليل لا يمكن السيطرة على أبعاده. وهكذا فإن النماذج لا تصف العالم الاقتصادي الحقيقي منذ ذلك الحين طبيعتهم هم مبنيون على أنهم تجريدات من "الحقيقة". ومع ذلك التجريد لا يعني عدم الواقعية ، بل هو تبسيط للواقع.
إنها بداية الفهم التعقيد الكبير للعالم الاقتصادي الحقيقي .
يمكن بناء نموذج على مستويات مختلفة من التجميع والتفاصيل والتطور حسب الغرض منه.
هناك غرضان رئيسيان يتم بناء النموذج من أجلهما التحليل والتنبؤ .
التحليل يتضمن شرحًا لسلوك الوحدات الاقتصادية أو المستهلكين أو السلعة من بين مجموعة الافتراضات نشتق بعض "القوانين" التي تصف وتشرح بدرجة كافية من العمومية لسلوك المستهلكين والسلعة .
التنبؤ يشير إلى إمكانية التنبؤ بآثار التغيرات في بعض المتغيرات الاقتصادية. على سبيل المثال ، يمكن استخدام نموذج التنبؤ بآثار فرض الضريبة على مبيعات الشركات.
يمكن الحكم على صحة النموذج على عدة معايير من **أهمها قوتها التنبؤية ، واتساق وواقعية افتراضاتها ، ومدى المعلومات التي تقدمها ، والعمومية أي نطاق الحالات التي تنطبق عليها وبساطتها** . [1]
لا يوجد اتفاق عام بشأن أي من السمات المذكورة أعلاه للنموذج اكثر اهمية. تتراوح آراء الاقتصاديين من موقف ميلتون فريدمان أهم معيار لصحة النموذج هو أدائه التنبؤي ، بينما يرى Paul Samuelson أن واقعية الافتراضات وقدرة النموذج على شرح سلوك السلعة أو المستهلكين ، هو الأكثر سمة مهمة للنموذج .
يتخذ معظم الاقتصاديين موقفًا مفاده أن ما هي أهم سمة للنموذج يعتمد على الغرض منه ، والاستخدام الذي يضع فيه المرء النموذج.
الأداء التنبؤي مهم عندما يكون الغرض من النموذج هو التنبؤ بآثار تغيير معين في متغير بينما تعتبر واقعية الافتراضات والقوة التفسيرية من السمات المهمة للنموذج إذا كان الغرض من النموذج هو تفسير سبب تصرف النظام على هذا النحو .
من الناحية المثالية ، يجب أن يفي النموذج بكلا المعيارين : يجب أن يكون أفضل مؤشر للسلوك للنظام وتقديم الشرح الأكثر اكتمالا لهذا السلوك. لكن، نادرًا ما يتم تحقيق هذا النموذج في الممارسة العملية ، أحد الأسباب هو أن العلاقات في النموذج تتغير باستمرار بمرور الوقت.
سبب آخر هو مهارات بناء النموذج. النماذج التي تعطي أفضل التوقعات لا تقدم بالضرورة التفسيرات الأكثر دقة .
يجب أن يحدد مُنشئ النموذج الغرض الأساسي من نموذجه قبل بنائه. يجب عليه بعد ذلك بناء النموذج بطريقة تحقق أفضل النتائج الموضوعية ، حتى لو كان مسار العمل هذا يعني أن النموذج لن يكون مناسبًا للآخرين

[1]- Friedman, Essays in Positive Economics (Chicago University Press, 1953)

أهداف ثانوية. على وجه الخصوص ، عدد وطبيعة افتراضات النموذج ودرجة تفصيله أو مستوى التجميع وكمية المعلومات التي يمكنه ذلك العائد سيعتمد على الغرض من بناء النموذج .

الغرض من نظرية الشركة هو تقديم نماذج لتحليل القرار- صنع في الشركة في هياكل السوق المختلفة. يجب أن تشرح نظرية الشركة كيف يتم اتخاذ قرارات الشركة: كيف تحدد الشركات سعرها ، تقر ر مستوى وأسلوب إنتاجها ، ومستوى نفقات الإعلان وأنشطة البيع الأخرى ، مستوى نفقات البحث والتطوير وسياساتها النقدية قرارات الاستثمار وما إلى ذلك .

يجب أن يكون لنظرية الشركة حد أدنى من العمومية حتى تكون قابلة للتطبيق لتفسير سلوك "مجموعة" من الشركات بدلاً من تفسير سلوك شركة معينة. دراسات الحالة الفردية ذات أهمية خاصة الشركات التي يشيرون إليها ، ولكن هناك عدة دراسات حالة مطلوبة قبل النموذج النظري يمكن بناء سلوك الشركات .

نلاحظ أخيرًا أنه يجب إنشاء نموذج بطريقة تجعله قابلاً للاختبار ، أي أن تكون قادرًا على التحقق أو دحضها عند مواجهتها مقارنة بحقائق اقتصادية حقيقية .

اولا – الاقتصاد الجزئي Micro Economic

ان الاقتصاد الجزئي يدرس الكيفية التي تعمل بها الأسواق المنفردة، والعلاقة التي تربط بين هذه الأسواق. وهو يهتم اساسا بتخصيص الموارد الانتاجية بين الاستعمالات البديلة - وهو أمر يتعلق بمسألة تحديد الأسعار والكميات في اسواق السلع والخدمات من ناحية واسواق الموارد الانتاجية من الناحية الأخرى

يبحث الاقتصاد الجزئي في عمليات توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة واستخداماتها المتنافسة على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة **كالمستهلك، المنتج، المنشأة والسوق.**

يدرس الاقتصاد الجزئي السلوك الاقتصادي للفرد والمنتج أوالمشروع وعناصر الإنتاج في عمليات توجيه مواردهم الإقتصادية المتاحة لتحقيق أهدافهم، كالريح للمشروع، المنفعة للفرد أو المستهلك، الدخل العنصر الإنتاج، والرفاهية للمجتمع. كما يتضمن التحليل الإقتصادي الجزئي دراسة السياسات الاقتصادية الجزئية بأهدافها المعلنة أو الضمنية وأدواتها وآلياتها المتعددة، ويعتبر الاقتصاد الجزئي الأساس الجزئي للاقتصاد الكلي.

ونقطة البدء في التحليل الاقتصادي الجزئي هو الفرد او العائلة التي تحتاج وترغب في سلع وخدمات معينة، غير أن مواردها محدودة في مواجهة محاولتها لاشباع تلك الحاجات والرغبات، ولذلك فانها مرغمة على الاختيار بين الطرق المتعددة الانفاق دخلها وبذل جهدها وقضاء وقتها، وتعمل الأسعار كمؤشرات تقوم العائلة أو الفرد من خلالها بالاختيار ، وبقيام الأفراد عموما وكمجموعات بهذا الاختيار فانهم يؤثرون بدورهم بالأسعار التي تتخذها المشاريع كمؤشرات ايضا للسلع التي يمكنهم توفيرها بصورة مربحة. وفي ظل مستوى تكنولوجي معين وكلفة معينة لعوامل الانتاج، تختار المشاريع السلع التي تستطيع انتاجها. واساليب انتاجها والكميات والنوعية التي يمكن لها أن توفرها .

وهي بعملها هذا ستؤثر ايضا على **الاسعار فالمشاريع تحتاج إلى عوامل الانتاج التي تعتمد الكميات المطلوبة منها على قرارات الانتاج التي تستند بدورها إلى طلبات المستهلكين،** وهذا الطلب المشتق على العوامل لا بد أن يؤثر على اسعارها التي يستجيب لها اصحاب عوامل الانتاج فيقومون باختيار القطاعات التي يودون عرض خدماتهم فيها، وبذلك يتحدد عرض عوامل الانتاج. فاذا قامت المشاريع بدفع اثمان عوامل الانتاج لأصحابها فأنها توفر للأخرين دخلا هم بحاجة اليه لتلبية رغباتهم في السلع والخدمات، وهذا هو الدفق الدوري من المشاريع الى الأفراد والعوائل ومن ثم يعود ثانية إلى المشاريع.

ويظن العديد من الاقتصاديين بأن الفصل بين الاقتصاد الكلي والجزئي سيضمحل تدريجياً بسبب التطورات المتعاقبة في النظرية الاقتصادية. ومن الامثلة لا الحصر هو **تطور نظرية التوقعات العقلانية** التي تفترض بأن التوقع العقلاني للفاعلين في السوق الاقتصادي حول المستقبل لها تأثير على أفعالهم الجارية والتي لها تأثير على الاسعار الجارية

وعلى **فاعلية السياسات الاقتصادية الكلية**. ويذهب البعض الى أن الاسعار والاجور حالياً أكثر ما تتحدد على أسلوب المفاوضات والقوة التفاوضية بين الشركات ونقابات العمال أي بين المصالح المتضاربة اكثر من اعتمادها على آلية السوق من عرض وطلب.

والتطور الاكثر معاصرة هو تطور **"النظرية المعلوماتية" للاسعار"** حيث ينظر الى الاسعار باعتبارها "معلومة " أو "تعبير" او "مؤشر" لمعلومة ترشد الفاعلين في مؤسسة السوق في نشاطاتهم **وهي الاساس في تكوين السعر** وليس العرض والطلب.

فدخول الفاعلين الى السوق هو لاستئصال المعلومة، حينها يستطيعون من تقييم الاصول استناداً اليها واذا ما تطورت هذه الطروحة ستستضعف النظرية النيوكلاسيكية الاساس في علم الاقتصاد الجزئي

إن هدف دراسة الاقتصاد الجزئي والبحث بصورة دقيقة وتحليلية **عن مرتكزات وتطورات النظرية الجزئية للسوق الاقتصادي الحر**، ويتعداه إلى البحث ايضاً في المشاكل والتحديات التي تواجهها مؤسسة السوق الاقتصادي الحر من النواحي النظرية - من حيث الافتراضات والشروط - ومن ناحية خصائص وممارسات وديناميكية واقع النشاط الاقتصادي المعاصر بهدف تقييم مدى ابتعاده عن افتراضات نظرية السوق الحر. إن **ادراك وتفهم أسباب انحراف الواقع عن النظرية الاقتصادية** يبرر تدخل السياسة الاقتصادية الجزئية لتحقيق الأهداف المجتمعية المهمة.

إن توجه بعض المجتمعات وخاصة النامية منها نحو **تطبيق نظام السوق الاقتصادي** الحر وبدون ادراك وفهم للشروط البيئية الحاضنة لمؤسسة السوق الحر كما يعلنه المؤيدون له لن يحقق الاهداف والنتائج المفترضة أو المتحققة نسبياً في بعض الاقتصادات من رفاهية وعدالة للفرد والمجتمع ونمو للاقتصاد ككل.

التوازن : الجزئي والعام

يعني التوازن تعادل في القوى المتقابلة. كما سنرى عند دراسة نظرية المستهلك. يعني التوازن ان تتعادل رغبات المستهلكين مع قدرتهم على التصرف بدخولهم النقدية المحدودة . أما في نظرية المشاريع . فسيعني التوازن تعادل الطلب على منتجاتهم مع القوى التقنية والسوقية المحددة لعرضهم من السلع والخدمات التي ينتجونها.

وكما سنرى فيما بعد في هذا الجزء من الدراسة تتضمن دراسة النظرية الاقتصادية الجزئية تحليلا للتوازن ولحالات السكون المقارن Comparative Static Analysis للتغيرات الحادثة بين حالة توازن وأخرى . وهناك حتى في هذه الحالة اسلوبان اساسان لهذين النوعين من التحليل الساكن وهما : اسلوب التوازن العام General Equilibirum . وأسلوب التوازن الجزئي Partial Equilibrium

ولأن نواحي الاقتصاد المختلفة متبادلة التأثير ومتشابكة التفاعل لذا فأن كل ما فيه يرتبط ببعضه البعض ارتباطا وثيقا ، وهو ما يجب أن يأخذه علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية بنظر الاعتبار. وهذا هو ما يدعى ب (نظرية التوازن العام) للنظام الاقتصادي كله حين تؤخذ جميع العلاقات المتبادلة بين أجزائه بنظر الاعتبار.

اما **نظرية (التوازن الجزئي)** فهي تأخذ في اعتبارها الاعتماد التبادل بين اجزاء الاقتصاد المختلفة ، ولكنها تؤكد في نفس الوقت أن معظم الأشياء تعتمد بشكل اساس على اشياء معينة ومحدودة اخرى، وهي تركز بالتالي على العلاقات المتبادلة بين متغيرات قليلة ومحدودة. ولهذا يذهب هذا التحليل الى افتراض (**بقاء الأشياء الأخرى على حالها**) والتركيز على متغيرات قليلة متبادلة التأثير . من ذلك مثلا القول بأن زيادة الطلب على سلعة معينة سيؤدي الى ارتفاع سعرها والكمية المباعة منها، **مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة**، مثل أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة والدول والاذواق ... الخ

وباختصار . يمكن شرح الاسعار والكميات في النظام الاقتصادي هما

اولا : اسلوب التحليل او التوازن الجزئي الذي يعالج الاسواق المنفردة ويؤكد على تحديد الأسعار والانتاج لسلع معينة على افتراض ان اسعار وانتاج السلع الاخرى ثابتة او معطاة

ثانيا : اسلوب التحليل او التوازن العام الذي يهتم بتركيب وانتاج الاقتصاد ككل . وهو يعالج انظمة الاسواق المترابطة ويؤكد على العلاقات المتبادلة بين الأسعار والنواتج من انواع السلع والخدمات .

والاسلوبان ليسا منعزلين عن بعضهما . بل يمكن أن يتكاملا سوية . الاختلاف بينهما سوى اختلاف في التأكيد . ومن أمثلة التحليل التوازن العام ماورده فالراس في كتابه المشهور (عناصر الاقتصاد الصرف). اما من التحليل الجزئي فهو تحليل مارشال في كتابه المعروف (مباديء الاقتصاد) ،

الافتراضات السلوكية وميزان الافضليات

هناك تفاعل متبادل بين الانسان وبيئته التي يعيش فيها . وينعكس ذلك في سلوك الافراد استجابة للتغيرات في بيئتهم وفي اثر ذلك السلوك على البيئة ذاتها . وهو ما يهدف علم الاقتصاد الى تحليله . وهناك افتراضات سلوكية معينة يقوم عليها علم الاقتصاد تتمثل فيما يلي (٧).

الافتراض الأول ، وهو أن الحصول السلع الاقتصادية هي جزء أساسي من اهتمامات الانسان- فكل فرد يرغب في العديد من السلع والسلعة هي هدف او شيء مرغوب ، فاذا رغبة شخص ما في أن يملك شيء ما او مقدار اكبر من شيء ما فان ذلك الشيء هو سلعة . ومعنى ذلك أن السلعة تعطي ذلك الشخص منفعة أو تولد له اشباع - **ولكن ذلك لا يفترض أن الناس يستهدفون تراكم الثروة المادية فقط** . وأنها تفترض كذلك أن للفرد اهداف اخرى ايضا، **كالحرية والمعرفة والاحترام مثلا** , ولا تتجاهل النظرية الاقتصادية ، بل لا تنكر ان الانسان مدفوع بأهداف وسلع حضارية وفكرية عامة ، فمسائل العدالة والحرية الانسانية هي أمور لا يمكن التغاضي عنها . فاذا امكن **تحقيق الاستخدام الشامل أو الكفاءة او النمو فقط من طريق الغاء الحرية الانسانية او خلق ما يعتبره معظم الناس ظلما في المجتمع،** فقد لا يرغب المجتمع في **الاهتمام بمسائل الكفاءة والنمو والاستخدام الشامل،** ولا يمكن للاقتصادي **ان ينسى أن توفير السلع الاقتصادية انما جزء فقط من حياة الانسان** ان **عليه أن يأخذ في اعتباره كذلك الكيفية التي يؤثر بها هذا النشاط على النواحي غير الاقتصادية من الحياة.**

الافتراض الثاني : هو أن عنصر الندرة للموارد الاقتصادية يقتضي الاختيار بين البدائل المختلفة ، بعض السلع نادرة بالنسبة لاي شخص ، وليس من الممكن انتاج ما يكفي لإشباع جميع الحاجات بالنسبة لجميع الناس كل الوقت . و يقتضي ذلك الاختيار بين الفرص البديلة والمتاحة.

الافتراض الثالث : وهو يتعلق بمبدأ الاستبدال Substitution . اذ يرغب الفرد في التضحية ببعض من اية سلعة للحصول على مقدار اكبر من غيرها . ويمكن قياس درجة الاستبدال عن طريق ما يدعى بنسبة الاستبدال التي هي النسبة بين معدلي التغير في كميتين من سلعتين مختلفتين ، وليس بين مقادير كلية منهما . اما المعدل الذي يكون فيه الشخص غير مكترث Indifferent التغيير أو التضحية بجزء من سلعة مقابل جزء من سلعة أخرى فيدعى (معدل استبدال السواء Indifferent Rate of Substitution) ولان هذا المعدل هو نسبة بين تغيرات صغيرة ، فان معدل السواء هذا يدعى (معدل الاستبدال الحدي Marginal Rate of Substitution) بين السلعتين . وتشير هذه النسبة الى تقدر ذاتي او شخصي للسلعة . وتقاس قيمة اية سلعة - بالمعنى الاقتصادي - في اطار مقدار من سلعة اقتصادية اخرى . فلا تقاس القيمة في أطار اشباع ذاتي Psychic أو نفساني او اخلاقي . فقيمة سلعة ما بالنسبة للشخص هي معدل الاستبدال بين تلك السلعة وسلعة أخرى - وهو معدل يكون فيه الشخص سواء Indifferent فيما

إذا تم التبادل بين هذا المقدار الإضافي من هذه السلعة و تلك . ولان البيع والشراء يتمان نقدا، فان قيمة المبادلة الشخصية يعبر عنها كمعدل استبدال في اطار نقدي .

الافتراض الرابع : ان التقييم الاستبدالي الشخصي للفرد بالنسبة لاية سلعة يعتمد على مقدار ما لديه منها . فكلما زاد ما لديه منها ، قال تقييمه الشخصي لها .

الافتراض الخامس : **لا يملك جميع الأفراد أنماط متطابقة من التفصيل** ، أي انهم يختلفون في اذواقهم وأنماط تفصيلاتهم ورغباتهم وحاجاتهم .

الافتراض السادس : **وهو يتعلق بميزان الافضليات ودرجات الأسبقية** Scales of Preference . ويفترض ذلك

أولا- رشادة الفرد في مواجهة وضع معين واختياره البدائل التي تؤدي الى اكبر اشباع ممكن.

ثانيا - وجود درجات من الأفضلية لديه في إشباع حاجاته . فهو يعمل اولا على اشباع حاجاته الماسة ثم حاجاته الاقل أهمية من بعد ذلك . ومع ان القليل من الافراد من له مثل هنا الميزان الدقيق من الافضليات ، الا ان الاقتصاد يفترض السلوك الرشيد ، لذا فان لكل فرد ميزان من الافضليات تنظم فيه حاجاته حسب أهميتها النية .

الافتراض السابع : تعظيم الرفاه الاقتصادي لكل وحدة من وحدات النظام الاقتصادي . ويتألف ذلك من

1- **تعظيم اشباع المستهلكين** - ويتضمن ذلك سعي كل وحدة استهلاكية الى تعظيم اشباعها من استعمال الأموال المتاحة لاغراض الاستهلاك والادخار. ومن المتفق عليه الآن أن نقص المعلومات حول الاشباع الذي يمكن الحصول عليه من السلع المختلفة قد يجعل تحقيق الوضع الامثل غير ممكن .

2- **تعظيم دخل العوامل** - فبالنسبة لمالكي العوامل الانتاجية ومن لديه رؤوس اموال نقدية يفترض ، في ظل النظرية العامة للتعظيم . أن وحدات العوامل تكون متاحة بكميات واشكال تعظم العوائد الصافية للوحدات المملوكة . ولا يعني هذا المردود بالضرورة تعظيم الدخل النقدي

٢- **تعظيم ارباح المشاريع** - أي عوائدها من نشاطاتها الانتاجية .

التحليل الساكن والتحليل الحركه (الدابنميكى) Static Analyse And vyamie Analysis

السكون والحركية (الداينميكية) مما اسلوبان في التحليل الاقتصادي ، ويبحث الأسلوب (الساكن) في تعريف اوضاع التوازن ، أي تلك المجموعة من العلاقات بين العناصر المختلفة التي متى ما تحققت فانها ستستمر ما دامت محددات الوضع ثابتة لا تتغير . ويشير التحليل الساكن بشكل غير مباشر على العملية التي يتحقق بها التوازن ويصف الاختلافات بين توازن وآخر يتم الوصول اليه بعد تغير ما في المحددات. ويدعى هذا الأسلوب الأخير احيانا ب (السكون المقارن). غير أن النظرية الساكنة Static Theory تعالج ، في معظمها، اوضاع وشروط التوازن ، وتجرد التحليل من عنصر (الزمن) ، بمعنى أن قيم التوازن للمتغيرات لا تعتمد على الزمن ، ويكون الاسلوب الساكن كافيا في أغراض عديدة ، خاصة في حقل تحليل الاسعار .

اما التحليل الحركي Dynamfc Analysis فيدخل عنصر الزمن بشكل اساس . أي أن قيم المتغيرات في وقت معين تعتمد جزئيا على قيمها في نقاط زمنية ماضية . وهكذا يصبح الزمن عنصرا في النظام ، ويكون هنا التوكيد على عملية التكييف The Adjustment Process اكثر من أن يكون على محددات التوازن Equilibrium Determinants وهذا النوع من التحليل ضروري في التحليل الاقتصادي للدخل والنمو الاقتصادي بشكل خاص

. اراء في تقييم النظرية الاقتصادية الجزئية

يثار حوار وجدل حول أسس تقييم النظرية الاقتصادية في تحليل الظواهر الاقتصادية. فيعتقد دانيال هوزمن Daniel Hausman (7)، بأن هدف الاقتصادي هو الوصول الى الافتراضات التي تعبر عن الحقيقة نسبيا ، وأعطاء اهتمام

اكبر للمؤسسات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي المقارن، مع الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي في عملية التحليل الاقتصادي.

أما جوزيف ستكلتز J. Stiglitz (2)، فأنه ينتقد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكيه كونها تستبعد عوامل مهمة عند تحليل عملية التوازن مثل: المؤسسات، توزيع الثروات، التأريخ، علم الكائنات الحية ، عوامل البيئة وغيرها. كما أنه يشكك في افتراضات النظرية النيوكلاسيكيه

كون استخدام الموارد يتم بصورة مثلى اعتمادا على تفضيل المنتجين والمستهلكين وأن آليات السوق الحر من عرض وطلب يعد ضمانا لتحقيق وضع التوازن المقترن بالامثليه والكفاءة في آن واحد. وهذه كلها بالنسبة له، أمر بعيد عن الواقع للأسباب التي سنتطرق اليها لاحقا

اما الاقتصادي ميلتن فريدمانMilton Friedman فأنه يرى أن تقييم واختبار النظرية الاقتصادية هو في نجاحها في التنبؤ لظاهرة معينة. ويعتقد بأن النظرية الاقتصادية الجزئية قد نجحت في هذا الاختبار. ويشير بأن هدف الاقتصاد الموضوعي هو التنبؤ الصحيح بشأن ظاهرة محددة مشخصه تخضع للتحليل والتفسير وليست جميع الظواهر. بالنسبة له أن هذا هو الاختبار المهم للنظرية الاقتصادية. إضافة الى أعلاه، فأنه يعتقد بأن النظريات الاقتصادية لا تقيم او تختبر اعتمادا على واقعية افتراضاتها.

ويثار حوار وجدل حول كل ما ذكر في أعلاه، لكن بصورة عامة هناك قناعة لدى الاقتصاديين حول أهمية التجريد النسبي في النظريات الاقتصادية بكونها ضرورة الازمة لها. ولاشك بأن دراسة أية ظاهرة اقتصادية تتطلب تشخيص المتغيرات التفسيرية والعوامل ذات العلاقة بظهورها. وبسبب كثرة وتنوع وتعقد العوامل المفسرة المؤثرة على أية ظاهرة اقتصادية، ومن أجل التوصل إلى تحليل علمي مبسط بشأنها، لابد من اختيار المتغيرات التفسيرية ذات العلاقة المباشرة بها أولا، وهذا يستوجب استبعاد بعض المتغيرات المفسرة خاصة النوعية ذات التأثير غير المباشر، أو حتى المباشر نسبيا كالعوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية وغيرها، بالرغم من إدراك الباحث الاقتصادي بأهميتها في التأثير على الظاهرة موضوعة البحث. وتتفاوت نسبة التجريد في النظريات والنماذج الاقتصادية ، حيث أن الأمر راجع إلى قرار الباحث ومنهجية بحثه وهدفه، هذا إضافة إلى نوعية الظاهرة موضوعة الدراسة. كما أن مدى توفر المعلومات والإحصاءات ومقدار ما هو متاح من تنوع في برامج الحاسوب ذات أهمية كبرى في نسبة التجريد.

الفصل الأول علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية The Science of Economics & The Economic Problem

أولا - علم الاقتصاد The Science of Economics

يُعرف علم الإقتصاد بأنه مجموعة منظمة من المعارف تعتمد على منهجية ومبادئ وأسس ونظريات وأدوات تحليل جميعها تسخر لجمع المعلومات عن ظواهر اقتصادية معينه لاجل تفسيرها وتحليلها بصورة منهجية ومنطقية فالاقتصاد علم لأنه منهجية في التفكير تبدأ بملاحظة واعية لظاهرة اقتصادية يتم تجميع الحقائق عنها ، ويُتابع مدى تكرارها زماناً ومكاناً. يتبع ذلك وضع المفاهيم الاقتصادية الأساسية وتشخيص العوامل أو المتغيرات (Variables) التفسيرية ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة موضوعة البحث لدراسة وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات وبين الظاهرة المعنية، ذلك بهدف الوصول إلى استنتاجات ترفع من مستوى المعرفة لفهم هذه الظاهرة تمهيداً لاختيار الوسائل والإجراءات اللازمة المعالجة مظاهرها وآثارها والتنبؤ بحضورها مستقبلاً.

فعلم الاقتصاد يتضمن مجموعة من النظريات والمفاهيم والأدوات التي تساعد على تجميع المعلومات والادلة، وتبحث في الظواهر الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بعمليات توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة نحو استخداماتها البديلة المتنافسة بغية إشباع الحاجات البشرية أو تحقيق أهداف معينة ويعرف علم الاقتصاد بأنه علم "المشكلة الاقتصادية" Problem" ، أو علم الندرة النسبية "The Science of Relative Scarcity".

فالسؤال الذي يطرح نفسه إذاً، ماذا يقصد بالمشكلة الإقتصادية ؟ وما هي أركانها ؟

المشكلة الاقتصادية وأركانها The Economic Proplem

من وجهة النظر الشمولية، فإن المشكلة الاقتصادية مفهوم يعتمد على ثلاثة أركان رئيسية هي :

1. **محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة كما ونوعاً**
2. **تعددية الحاجات البشرية وتطورها**
3. **تنافسية الاستخدامات للموارد الاقتصادية.**

(1) محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة Limited Economic Resources تتضمن الموارد الاقتصادية العناصر التالية:

أ- **الموارد الطبيعية أو رأس المال الطبيعي**

تشمل الجو Atmosphere الذي يزود البشر بالهواء للاستنشاق ، كذلك تشمل المياه كالأنهار والبحيرات والبحار والمياه الجوفية الأراضي الصالحة للزراعة والرعي والغابات والأراضي التي يمكن استصلاحها. كذلك الأراضي الرملية الصالحة للاستغلال في مجالات صناعية عديدة كالصناعات الزجاجية والورقية وغيرها. هذا إضافة إلى ما تحتويه الأرض من موارد استخراجية كالأحجار بأنواعها والمعادن والنفط وغيرها من مواد أولية استراتيجية ، يصنف الاقتصاديون الموارد الطبيعية أعلاها إلى صنفين الموارد الحصرية Appropriable والموارد غير الحصرية In Appropriable. ويشير سامولسن إلى أن التمييز بين هذين النوعين يعتمد على **مبدأ الخارجيات** Externalities في الاستهلاك والإنتاج. [2]

[2] -P. Sameulson and N. Nordhous, Economics, 7th ed. McGraw Hill, 2001, pp. 367 - 371.

فالموارد الحصرية هي تلك التي يمكن استغلالها وتعود عوائدها أو كلفة خدماتها كلياً إلى مالكي الخدمات سواء كان مستهلكاً أو منتجاً أو مؤسسة. أما الموارد غير الحصرية فهي التي لا تعود كلفتها أو فوائدها أو عوائدها إلى مالكي خدماتها كلياً بسبب **وجود الخارجيات**. تحدث الخارجيات عندما يفرض النشاط الاقتصادي كلفاً أو عوائد ومنافع إلى الآخرين لا تنعكس كلياً في السوق والأسعار، **ويعتبر وجودها من العوامل التي تسبب في إضعاف التلقائية في آلية السوق الحر في توجيه الموارد الاقتصادية بالصورة التي تحقق الكفاءة وتعظيم رفاهية المجتمع.** عندها يستوجب من الدولة اتخاذ إجراءات و تشريعات للتعامل مع هذه الظواهر. وسوف نتطرق لاحقاً الى هذا الموضوع). **تقسم الموارد الطبيعية أيضاً وضمن الصنفين أعلاه إلى موارد قابلة للتجدد** Renewable ، وهي الموارد التي تقدم خدماتها باستمرار ويمكن استغلالها واستعمالها بمرور الوقت مثل الأراضي الزراعية، الطاقة الشمسية والغابات أما الموارد غير المتجددة أو المستنفذة Non-renewable فهي التي تستنفد بمرور الزمن عند الاستعمال كالموارد النفطية والغاز الطبيعي والمعادن. كذلك الموارد غير الحصرية In appropriable فإنها تقسم إلى متجددة كالموارد السمكية والمناظر الجبلية الطبيعية. أما الموارد المستنفدة فهي محدودة في عرضها ولا تتجدد أو تتوالد مثل المعادن نظراً للأهمية الكبرى لهذا الموضوع فقد تطور حقل اقتصاديات البيئة الذي يهتم بتحليل طبيعة الموارد الطبيعية ويعتبر فرع من فروع علم الإقتصاد ويدرس في الجامعات نظراً لاهميته للسياسات الاقتصادية البيئية خاصة بالنسبة للموارد غير المتجددة حيث تبرز الأهمية الكبرى لمشكلة الاختيار والتفضيل والتضحية عند استخدامها. فكلما كانت إدارة الموارد الطبيعية كفوءة كلما كان استغلال هذه الموارد مبنياً على أسس علمية وعملية بشكل يُتيح الفرصة للاستفادة منها من قبل الأجيال الحالية
والمستقبلية معاً.

ب-الموارد البشرية Human Resources

تتضمن عناصر عديدة كعدد السكان وتوزيعه الديمغرافي وحجم الأيدي العاملة، ومدى توفر المهارات والخبرات والثقافة والتعليم، وغيرها من عناصر التنمية البشرية. إن في دراسة السكان أهمية كبيرة لأنه يعد مصدراً للأيدي العاملة من جهة، وله تأثير كبير على حجم ونوع الاستهلاك والاستثمار بالتالي التصنيع والزراعة والخدمات في الاقتصاد من جهة ثانية. هنا يأتي موضوع الاستدامة البيئية ومشكلة التزايد السكاني وأهميتها في السلوك الإنساني، التي تحتاج إلى بلورة وتطوير مجتمع معرفي للحد من التلوث البيئي والمشاكل المهمة الأخرى كالفقر والماء والغذاء، والتي يجب التعامل معها بتكنولوجيا متطورة لجعل الموارد البشرية قادرة على التمتع بالصحة والقدرة على العيش والعمل والإنتاج في بيئة صحية. هذه المواضيع تأخذ حالياً حيزاً كبيراً في الحوار والدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية على مستوى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والقطرية والإقليمية والدولية على حد السواء لما لأهمية التنمية البشرية في عملية النمو والتنمية المستدامة خاصة للدول النامية.

ج-توفر رأس المال المادي Fixed Capital Formation

يقصد به مدى توفر البنى الارتكازية في المجتمع Infrastructure التي تشمل شبكة الاتصالات والجسور والطرق والسدود والمستشفيات والجامعات، إضافة إلى حجم ونوعية المكائن والمعدات والمصانع. ويعد مستوى التراكم الرأسمالي الثابت من المصادر المهمة للنمو الاقتصادي واستدامته، وقد ركزت كثير من نظريات النمو الاقتصادي على أهمية توفر رأس المال المادي كعامل ومصدر أساسي لعملية النمو الاقتصادي للمجتمعات.

د-مستوى ونوعية التكنولوجيا المتاحة Technology

يقصد به مستوى التراكم المعرفي والمادي، ومدى توفر المهارات والخبرات التقنية والعلمية والتنظيمية للتعامل مع التكنولوجيا المستخدمة وتطويرها ومواءمتها في النشاطات الاقتصادية المتعددة تركز النظريات والتجارب الحديثة على أهمية عامل المعرفة Knowledge كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية الشمولية. وقد تطور علم اقتصاديات المعرفة الذي يهتم بدراسة مفهوم المعرفة و مصادرها وآلياتها في التأثير على التنمية المستدامة.

هـ- توفر عنصر الريادة والتنظيم والإدارة Entrepreneurship & Management

تعد الإدارة والمنظم من أهم عناصر وضع الإستراتيجيات والخطط في عمليات القرار الفني والإنتاجي والتسويقي والتنظيمي، خاصة فيما يتعلق بقرارات عمليات اختيار تقنيات مزج عناصر الإنتاج والتوسع. وتقع على عاتق هذه الفئة من صناع القرار نتائج اتخاذ المخاطرة من المبادرات والابتكارات والاقتراحات والقرارات ذات العلاقة بالأسئلة المطروحة في علم الاقتصاد : ماذا ينتج؟ كيف ينتج؟ لمن ينتج؟ متى ينتج؟ ، وغيرها من القرارات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي سواء على مستوى المنشأة أو الاقتصاد ككل.

إن الموارد الاقتصادية المذكورة في أعلاه، قد تتواجد جميعها في مجتمع ما أو قد يتواجد جزءً منها. وقد تكون مستغلة كلياً أو جزئياً، كأن تتوفر الموارد البشرية مثلا في مجتمع ولكنه يعاني من شحة في الموارد الطبيعية أو الموارد المادية أو المالية. **ومن هنا يبرز مفهوم المحدودية في الموارد الاقتصادية كمفهوم نسبي يعتمد على حجم وتعدد الحاجات البشرية.**

(2) تعدد وتنوع الحاجات البشرية

إن الموارد الاقتصادية المتاحة في أي اقتصاد تعد محدودة عندما تكون كفة الميزان الآخر وهو الحاجات البشرية في تزايد كمي وتطور نوعي، ولا يمكن إشباعها جميعاً في آن واحد بالكم والنوع المرغوب به. فبعد أن كان الاقتصاديون يركزون على حاجة الفرد الاساسية الى الغذاء والملبس والمسكن، يضاف إليه اليوم الحاجة إلى المياة الصالحة، والتصريف الصحى الجيد، والعناية الصحية، التعليم المعرفة والمعلومات ونظم الشبكات الإلكترونية والطاقة والمواصلات السريعة. فالحاجات اليوم تخطت الحاجات المادية للسلع والخدمات الضرورية من ملبس ومأكل إلى الحاجات المادية النوعية وغير المادية التي ترفع من قابليات الأفراد وصحتهم الجسدية والروحية لتحسين فرص عملهم ونوعية حياتهم وتمكنهم من الحياة الأطول والأسعد. فمفهوم المحدودية ليس مفهوماً مطلقاً وإنما نسبياً. فالموارد الاقتصادية تعد محدودة مقابل الحاجات المادية وغير المادية المتزايدة والمتغيرة نوعيا. عندئذ لا نتوقع أن تتعادل كفتي **الميزان مما يثير مشكلة توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المتنافسة البديلة المتعددة مع الأخذ بنظر الاعتبار بعدها الزمني.**

وهنا يكمن أساس علم الاقتصاد باعتباره في نظرنا "فكر" يتضمن ايديولوجيات **ذات مضمون "سياسي" و "منهجية" Methodology" و "صندوق" Box من مفاهيم وآليات ونظريات وأساليب لتفهم ومعالجة آثار ومظاهر هذه المعادلة الأزلية في علم الاقتصاد.**

(3) بدائل استخدامات متنافسة

أما الركن الثالث من أركان المشكلة الاقتصادية فهو المتعلق بوجود بدائل استخدامات متنافسة للموارد الاقتصادية المتاحة من هنا تبرز أهمية مفهوم الكلفة الفرصية Opportunity - Cost، أو الكلفة البديلة Alternative-Cost. كما أشرنا فإن الموارد الاقتصادية - المتاحة توجه وتستخدم لإنتاج سلع وخدمات متنوعة ومتعددة، فمثلاً يمكن توجيه هذه الموارد نحو إنتاج كميات معينة من السلع الاستهلاكية (Consumer goods) - (وهي السلع التي تنتج لأجل الاستهلاك المباشر كالغذاء، الملابس، أو الاستهلاك غير المباشر كإنتاج الثلاجات التلفزيون، التليفون، .... الخ). وكميات معينة من السلع الرأسمالية (Capital goods - (وهي السلع الإنتاجية التي تُستخدم في إنتاج سلع أخرى إنتاجية كانت أو استهلاكية، مثل الآلات والمعدات وغيرها) . هذا يعني بأن استخدام مزيداً من الموارد في إنتاج السلع الاستهلاكية مثلاً يعني التضحية في إنتاج مزيداً من السلع الرأسمالية والعكس صحيح، **فمبدأ التضحية عند استخدام الموارد المتاحة عند إنتاج كمية معينة من نمط إنتاجي معين معناه التضحية بإنتاج كمية أقل للأنماط الأخرى** (2) ، وهذا **يتضمن كلفة. هذه الكلفة تعرف بالكلفة الفرصية، أي العائد أو الفائدة الإضافية الصافية المضحى بها عند استخدام الموارد الاقتصادية في مجال استخدام معين دون آخر**.

هذا المفهوم بحد ذاته يولد لنا مفهوماً آخر وهو مشكلة التفضيل Problem of Preference ، ومشكلة الإختيار Problem of choice. فما دامت للموارد كلفة فرصية ناتجة عن كونها صالحة للاستغلال في بدائل استخدام متعددة، إذن هذه الخاصية تتطلب تفضيل بديل استخدام دون آخر ويحتم اختيار البديل الأفضل Best - alternative أو البديل الأمثل Optimal - alternative من البدائل المتاحة أو الممكنة. إذن هذه المشكلة تفرز مشكلة قرار Decision Problem أي اتخاذ قرار بشأن اختيار البديل الأمثل أو الأفضل من بين البدائلالمتاحة عند توجيه الموارد الاقتصادية. إن مشكلة الاختيار تتضمن عمليات مبادلة .Trade-off سواءاً كان على مستوى الأفراد أو المنشآت أو الاقتصاد ككل.هذه العمليات تتم ضمن النظرية الاقتصادية اعتمادا على مبدأ مهم وهو التحليل الحدي Marginal Analysis . استنادا إلى هذا المفهوم، تتم عملية التفضيل بين البدائل المتاحة لاستخدام الموارد الاقتصادية اعتماداً على مبدأ المقارنة بين الكلفة الحدية Marginal Cost (MC) ، لأية عملية اختيار مع الإيراد الحدي Marginal Revenue (MR) لهذا الاختيار. وكلما كان الإيراد الحدي أكبر من الكلفة الحدية كلما كان القرار في صالح البديل المختار والعكس صحيح. وعند تعادل MC = (MR) في إي نشاط اقتصادي إنتاجي مثلاً تتحدد الكميات المنتجة التي تحقق الكفاءة الاقتصادية. إن تحقيق كلا الشرطين، أي تعادل MC = MR) وتحقيق الكفاءة الإقتصادية يتم عن طريق الوصول إلى حالة أو وضع التوازن Equilibrium Position الذي يترادف مع وضع الأمثلية Optimality في سوق التنافس التام المقترن بالكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency. ويقصد بالأمثلية هنا هو تحقيق أقصى إنتاج ممكن بأدنى كلفة ممكنة. هذه القضايا سنبحثها لاحقاً في الفصول القادمة).

الأسئلة المهمة في علم الاقتصاد

يمكن التعبير عن أركان المشكلة الاقتصادية وما تتضمنه من مشاكل في عملية قرار استخدام وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بالأسئلة

التالية : 1 ماذا ينتج من سلع و خدمات؟	?What to Produce
2 - كيف ننتج ؟	?How to Produce
3 - أين ننتج ؟	?Where to Produce
4 - لمن ننتج ؟	?For Whom to Produce
5 - من هو صاحب القرار ؟	?Who Makes the Decison

حاول علم الاقتصاد التعامل مع الأسئلة أعلاها بأسلوب منهجي علمي. هذه الأسئلة تتفاعل فيما بينها في عمليات تحديد حجم ونوعية الإنتاج من السلع والخدمات ومعدلات النمو والتوزيع الإنتاجي بين أفراد المجتمع. ومن أجل بيان العلاقة بين هذه التساؤلات المهمة يصار إلى **استخدام مفهوم منحنى الإمكانات الإنتاجية للتوضيح.**

ثانياً - منحنى الإمكانيات الإنتاجية Production possibility Curve (PPC)

يمكن توضيح المشكلة الاقتصادية بأركانها باستخدام منحنى الإمكانات الإنتاجية المتاحة هذا المنحنى يمثل التشكيلات المتعددة من السلع والخدمات التي يتمكن الاقتصاد من توفيرها ضمن موارده الاقتصادية المحددة المتاحة في فترة زمنية معينة مع افتراض الاستخدام التام والكفء لهذه الموارد. يفترض النموذج البياني وجود مجتمع ما يرغب في إنتاج نوعين من السلع استهلاكية (X) ورأسمالية (Y) نلاحظ من الشكل أعلاه بأن البديل (1) على منحنى PPC يرمز إلى تشكيلة من السلعتين) بحجم (Y) من السلع الرأسمالية و (X) من السلع الاستهلاكية. والبديل (2) يعبر عن تشكيلة بديلة بكميات مختلفة من السلعتين وهي (2) من السلع الإنتاجية و (X2) من السلع الاستهلاكية. أما البديل (3) في استخدام الموارد المتاحة فهو يرمز إلى تشكيلة ثالثة تتكون من كمية (Y3) من السلع الإنتاجية و (X(3) من السلع الاستهلاكية. هذه البدائل الثلاثة في توجيه الموارد الاقتصادية تخلق مشكلة لدى متخذ القرار. فإذا فضل البديل رقم (1) مثلاً معناه التضحية بالبدائل الأخرى (2) و (3) ، حينها تقدر الكلفة الفرصية لهذا القرار بمقدار التضحية المتمثلة بأعلى عائد صافياً متوقع فيما لو وجهت الموارد نحو (2) أو (3) بدلاً من (1).

يجدر الإشارة هنا بأن متخذ القرار في الاقتصادات السوقية

Market Economy هو السوق الحر بلاعبيه المنتج والمستهلك، أي قوى الطلب والعرض. وفي سوق التنافس عن طريق تفاعل هذه القوى بحرية وبدون تدخلات خارجية يتحقق التوازن ويتم تحديد الأسعار التي تعد المؤشر الأساسي في توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المتعددة وتحديد الكميات المعروضة والمباعة في السوق السلعى والخدمى

أما في الاقتصادات اللاسوقية Non-Market Economy فإن عمليات توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المتعددة المتنافسة تتم بتوجيه من الأجهزة المركزية للتخطيط حيث تقوم **هذه الأجهزة بمهمة الإجابة عن الأسئلة الخمسة المهمة في علم الاقتصاد** وهي : ماذا ينتج ؟، كيف ينتج؟ ، أين ينتج؟، ولمن ينتج؟

خصائص منحنى الإمكانات الإنتاجية (PPC)

كما أشرنا سابقاً، أن منحنى (PPC) يعتبر من الأدوات التحليلية الاقتصادية المهمة على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي معاً. ويمكن إيجاز أهم خصائص هذا المنحنى بما يلي:

1) ميله محدب نحو نقطة الأصل Concave ، استدلالاً على مبدأ تزايد الكلفة الفرصية Increasing Opportunity Costs. أي كلما زادت الكميات المنتجة من السلع الاستهلاكية وحدة واحدة (على المحور الأفقي) قلت الكميات المنتجة من السلع الرأسمالية أو الإنتاجية (على المحور العمودي). إن الانتقال من نقطة (I) على المنحنى (PPC) إلى نقطة (2) يتضمن مبدأ التضحية، بمعنى أن زيادة إنتاج نمط سلعي معين يكون على حساب انخفاض في الكميات المنتجة من نمط سلعي آخر. يحدث هذا بسبب محدودية الموارد الاقتصادية المتمثل بالمنحنى**(PPC)**

(2) **أن كل نقطة على منحنى (PPC) تعبر عن الإنتاج الكفء** Production Efficiency. المفهوم يتضمن الوصول إلى الوضع الذي إذا ما تحقق لا يمكن زيادة إنتاج سلعة دون انخفاض في الكميات المنتجة من السلع الأخرى أي يتضمن مبدأ التبادلية .Trade-off وهنا يجب التركيز بان اي اقتصاد **قد يحقق الكفاءة الانتاجية لكنه لا يحقق الكفاءة التوزيعية،** لان اصحاب القرار مثلا قد يتخذون القرار الخاطيء في عملية اختيار المزيج من عناصر الانتاج في عملية الانتاج السلعي. أما إذا كان وضع الاقتصاد داخل حدود المنحنى مثل نقطة (X) في الشكل (2) ، عندئذ يمكن القول بوجود تبذير في الموارد الاقتصادية أو عدم استغلال كفء لها. كأن تكون بعض الموارد كالآلات والمعدات غير مستغلة نسبة إلى طاقتها التشغيلية أو قد يعاني الاقتصاد في (X) من وجود بطالة مقنعة بمعنى أن الطاقة العمالية غير مستغلة كلياً حيث أن إنتاجيتهم تساوي الصفر أو حتى سالبة. (3) إن مبدأ التبادلية يتضمن كلفة فرصية في عملية اختيار البديل الأفضل أو الأمثل. الكلفة الفرصية من الناحية القياسية ما هي إلا معدل التغير في الكميات المنتجة من السلع الرأسمالية (نحو الانخفاض) $(\downarrow \Delta Qy)$ إلى التغير في الكميات المنتجة من السلع الاستهلاكية نحو الزيادة $(\uparrow \Delta Qx)$. عندئذ تصبح الكلف ـة الفرصية مساوية

$$\frac{\downarrow \Delta Q_Y}{\uparrow \Delta Q_x}$$

4- **إن هذا المعدل يتصف بالزيادة أي كلما زاد إنتاج السلع الاستهلاكية** وحدة واحدة، كلما زادت عدد الوحدات التي يتنازل عن إنتاجها أو الوحدات المضحى بها من السلع الرأسمالية لهذا السبب يكون منحنى (PPC) محدباً "Concave" ، حيث أن تكلفة المزيد من إنتاج السلع الاستهلاكية تصبح أكثر وأكثر متمثلة بعدد الوحدات المتنازل عن إنتاجها من السلع الرأسمالية إن السبب في سريان مفعول هذا المبدأ هو التخصص في الموارد الاقتصادية، حيث أن إنتاج مزيد من الاستهلاكية يتطلب انتقال في الموارد الاقتصادية المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية التي قد اكتسبت مهارات وخبرات في إنتاج هذه الأنماط السلعية، لكن عند إعادة استخدامها لإنتاج سلع استهلاكية تحتاج إلى مهارات وخبرات جديدة. ولأجل التعويض عن نقص المستلزمات والمتطلبات الجديدة في إنتاج السلع الاستهلاكية، يوجه مزيداً من الموارد نحو إنتاج هذه السلع بدل السلع الاستثمارية مما يؤدي إلى مزيد من التناقص في الوحدات المنتجة من السلع الرأسمالية لأجل زيادة الوحدات المنتجة من السلع الاستهلاكية. في الواقع تخضع الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية إلى مبدأ تزايد الكلفة الفرصية في حالة إعادة توجيه الموارد الإقتصادية إلى استخدامات جديدة وفق متطلبات جديدة.

5) **يعد مفهوم الكفاءة Efficiency من أهم المبادئ المعتمدة في عمليات توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية.** يقصد بالكفاءة أمران: الأول، إنتاج المزيد من السلع والخدمات باستخدام نفس حجم الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد.

الثاني، هو عند اختيار البديل الأفضل أو الأمثل من بدائل استخدام الموارد ، حينها يحقق الاقتصاد الوضع الذي لا يمكن عنده زيادة إنتاج نمط سلعي معين دون تقليص حجم إنتاج الأنماط السلعية الأخرى. ومن المهم هنا أن نشير إلى أهمية منحنى (PPC)، حيث يمكن استخدامه لتوضيح العديد من القضايا والممارسات الاقتصادية مثل تحليل عملية النمو الاقتصادي.

شكل 2 - منحنى الامكانات الإنتاجية PPC

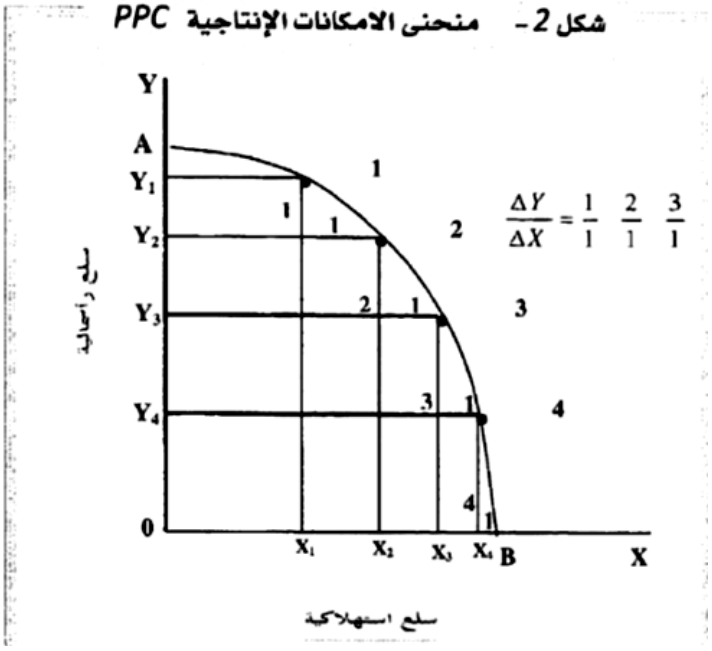

AB = منحنى الإمكانات الإنتاجية **PPC**.

Y = الكمية المنتجة من السلع الإنتاجية.

X- الكمية المنتجة في السلع الإستهلاكية.

1. 2. 3- بدائل استخدام الموارد المتاحة في إنتاج تشكيلات مختلفة من **x** و**y** .

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{1} \frac{2}{1} \frac{3}{1}$$

ثالثاً - عملية النمو الاقتصادي Economic Growth

يعتمد نمو أي اقتصاد على عوامل عديدة منها : زيادة مصادر الموارد الاقتصادية في مجتمع ما كالتطورات التكنولوجية، تراكم رأس المال الثابت زيادة حجم ونوعية القوى العاملة ، اكتشاف موارد استخراجية جديدة. كما يتحقق النمو الاقتصادي إذا ما تحسنت نوعية الموارد الاقتصادية المتاحة مثل ارتفاع مستوى القدرات الادارية والتنظيمية والتطور المؤسسي وارتفاع مستوى المهارات والخبرات الفنية لدى القوة العاملة الذي يؤثر بصورة إيجابية على رفع إنتاجيتهم. ولا بد من الاشارة هنا الى ان التحسن النوعي للموارد يتطلب مزيداً من عمليات توجيه بعض الموارد الاقتصادية نحو الأبحاث والتطوير (R&D)، وزيادة إنتاج سلع رأس المال الثابت هذه العمليات تتطلب التضحية بزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية في الوقت الجاري أي تقليصها. إن الزيادة الكمية في الموارد أو التحسن النوعي فيها ينعكس على منحني (PPC) ويؤدي إلى انتقاله نحو اليمين موازياً معبراً عن إتاحة الفرصة للمجتمع بالتمتع بمزيد من السلع والخدمات

بأنواعها. ولاشك بأن مدى ومساحة هذا الانتقال في (PPC) يعتمد على مدى التطور التكنولوجي وفاعلية استخداماته في النشاطات الاقتصادية. إضافة إلى زيادة رأس المال الثابت الذي يعتمد في أساسه، كما ذكرنا سابقاً على مدى قابلية الاقتصاد في تقليص الكميات المستهلكة من السلع الاستهلاكية الجارية وتوجيه مزيد من الموارد نحو الاستثمار. هنا يأتي دور مبدأ التبادلية والكلفة الفرصية في قرارات استخدام الموارد المتاحة بين الاستهلاك الجاري وبين الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة لأفراد

المجتمع، هذا إضافة إلى زيادة الاستهلاك المستقبلي للسلع والخدمات بهذا الصدد يعبر الاقتصادي ساموِلس في كتابه "الاقتصاد" عن مشكلة الاختيار ومبدأ الكلفة الفرصية آخذاً بنظر الاعتبار البعد الزمني المضامين عملية توجيه الموارد الاقتصادية معبراً عنها بالنماذج البيانية التالية: شكل -3- دراسة حالة في توجيه الموارد الاقتصادية ونتائجها قبل زيادة الاستثمار

يحاول ساموِلسن في هذه الدراسة عرض حالة لثلاثة مجتمعات افتراضية تتمثل في شكل (3) كل منها يختار بديلا في توجيه موارده المتاحة وهي على

سبيل المثال (A3)، (A2)، (A) التي تقع جميعها على نفس منحنى (PPC). متضمناً بهذا الافتراض أن هذه المجتمعات تبدأ من مستوى معين من النمو وبحوزة كمية ونوعية معينة من الموارد الاقتصادية المتاحة يفترض الشكل البياني أن المجتمع الأول يختار البديل (A) الذي يعبر عن توجيه الموارد المتاحة جميعاً نحو الاستهلاك الجاري، بينما المجتمع الثاني فإنه يختار البديل (A2) حيث يوجه نسبة ضئيلة من موارده الاقتصادية نحو الاستثمار والنسبة الأعلى نحو الاستهلاك

الجاري. أما المجتمع الثالث فإنه يختار (A3) ، حيث يوجه النسبة الأعلى من موارده نحو الاستثمار مضحياً بكميات كبيرة من الاستهلاك الجاري. إن قرارات الاختيار أعلاها لها انعكاسات مهمة على مستوى ومعدل النمو الاقتصادي لهذه المجتمعات ويعبر ساموِلسن بهذا الصدد عن النتائج

المحتملة لقرارات هذه المجتمعات الثلاثة المقترحة بالنموذج البياني (0-3)، حيث نلاحظ بأن الاقتصاد الأول عند اختياره البديل (A) لم يحقق أي نمو اقتصادي يذكر، وانعكس وضعه هذا ببقائه على نفس مستوى (PPC) الأساس. أما المجتمع الثاني فوضعه التنموي يتمثل بمدى انتقال (PPC) إلى اليمين، حيث نلاحظ نمواً اقتصادياً متواضعاً محققاً مزيداً من استهلاك السلع الاستهلاكية

المستقبليه، ومزيداً من الإستثمار أي مزيداً من السلع الإنتاجية. أما الاقتصاد الثالث ، فإن مدى انتقال (PPC) يأتي معبراً عن مستوى عال من النمو الاقتصادي مع زيادة في معدلات الاستهلاك المستقبلي والاستثمار معاً . هنا يحاول ساموِلسن التأكيد على أن عمليات اتخاذ قرار المفاضلة في توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة يتضمن كلفة فرصية هذه الكلفة تكون عالية خاصة للدول النامية التي تضع في سلم أولوياتها النمو المتسارع لاقتصادياتها.

إن النظرية الاقتصادية الجزئية عبارة عن مجموعة أو منظومة من مفاهيم وأدوات تحليل ونظريات مبنية على افتراضات، تُستخدم وتُسخر في تفسير وتفهم المشكلة الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية. تساعد هذه الأطر في الإجابة على الأسئلة الاقتصادية الأساسية التي طرحت سابقا أهمها ماذا ننتج؟، كيف ننتج؟، ولمن ننتج؟ يدرس الاقتصاد الجزئي السلوك الاقتصادي للفرد والمنتج أو المشروع وعناصر الإنتاج في عمليات توجيه مواردهم الإقتصادية المتاحة لتحقيق أهدافهم، كالربح للمشروع، المنفعة للفرد أو المستهلك، الدخل لعنصر الإنتاج والرفاهية للمجتمع. كما يتضمن التحليل الإقتصادي الجزئي دراسة السياسات الاقتصادية الجزئية بأهدافها المعلنة أو الضمنية وأدواتها وآلياتها المتعددة، ويعتبر الاقتصاد الجزئي الأساس الجزئي للاقتصاد الكلي.

أما الإقتصاد الكلي، فهو يهتم بدراسة المشكلة الاقتصادية على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي يبحث في عمليات ونظريات تحديد مستوى الدخل القومي National-Income ، والاستخدام التـــام-Full Employment ،

ومستوى الأسعار العام General-Price level. كما يبحث في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار الكلي Aggregate Investment ، والاستهلاك الكلي Aggregate Consumption ، والادخار الكلي Aggregate Savings، وآليات التفاعل بين هذه المتغيرات والدخل القومي. يهتم الاقتصاد الكلي أيضاً بدراسة المشاكل الاقتصادية الكلية كالتضخم Inflation ، والبطالة Unemployment ، والعجوزات في ميزان المدفوعات Balance of Payments Deficits، والميزانية العامة Public Budget وغيرها من القضايا ذات العلاقة بالاقتصاد ككل، كالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية Economic Growth and Development، ومشاكل الفقر Poverty ، وتوزيع الدخل Distribution Income ومشاكل البيئة Environment هذا إضافة إلى مواضيع متعلقة بكيفية استخدام السياسات الاقتصادية الكلية المالية Fiscal Policy والنقدية Monetary Policy والدخلية Income Policy والتجارية في حل المشاكل الاقتصادية الكلية.

النظرية الاقتصادية والنماذج الاقتصادية

كما ذكرنا سابقاً، يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية الجزئية بنياناً فكرياً منهجياً علمياً مبسطاً ومتكاملاً في سلسلة من التعاريف والافتراضات والقوانين يهدف إلى دراسة ظاهرة اقتصادية واقعية أو ظواهر اقتصادية معينة بغية الوصول إلى استنتاجات منطقية حول سلوكها، وتشخص المتغيرات

Variable-Diagnosis ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة ويتم دراسة العلاقات بينها بعد وضع الفرضيات ضمن الأطر النظرية المعتمدة وتُختبر هذه الفرضيات لأجل الوصول إلى نظرية متكاملة. تُستخدم النظرية لأجل وصف وتفسير الظاهرة ليتم تحديد أسبابها وتشخيص متغيراتها بغية الوصول إلى حلول لها ولأجل التنبؤ بوقوعها مستقبلاً. وهكذا تقدم النظرية الإطار العملي والعلمي للنمذجة الرياضية وللسياسة الاقتصادية.

اراء في تقييم النظرية الاقتصادية الجزئية يثار حوار وجدل حول أسس تقييم النظرية الاقتصادية في تحليل الظواهر الاقتصادية. فالبعض من أمثال **دانيال هوزمن** Daniel Hausman ، يعتقد بأن هدف الاقتصادي هو الوصول الى الافتراضات التي تُعبر عن الحقيقة نسبياً وأعطاء اهتمام أكبر للمؤسسات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي المقارن مع الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي في عملية التحليل الاقتصادي.

أما جوزيف ستكلتز J. Stiglitz (2) ، وكما اشرنا سابقاً فأنه ينتقد النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكيه كونها تستبعد عوامل مهمة عند تحليل عملية التوازن مثل : المؤسسات توزيع الثروات التأريخ علم الكائنات الحية ، عوامل البيئة وغيرها. كما انه يشكك في افتراضات النظرية النيوكلاسيكيه كون استخدام الموارد يتم بصورة مثلى اعتماداً على تفضيل المنتجين والمستهلكين وأن آليات السوق الحر من عرض وطلب يعد ضماناً لتحقيق وضع التوازن المقترن بالامثليه والكفاءة في آن واحد. وهذه كلها بالنسبة له، أمر بعيد عن الواقع للأسباب التي سنتطرق اليها لاحقاً.

اما الاقتصادي ميلتن فريدمان Milton Friedman (3) فأنه يرى ان تقييم واختبار النظرية الاقتصادية هو في نجاحها في التنبؤ لظاهرة معينه. ويعتقد بأن النظرية الاقتصادية الجزئية قد نجحت في هذا الاختبار. ويشير بأن هدف الاقتصاد الوضعي هو التنبؤ الصحيح بشأن ظاهرة محددة مشخصه تخضع للتحليل والتفسير وليست جميع الظواهر بالنسبة له أن هذا هو الاختبار المهم للنظرية الاقتصادية إضافة الى أعلاه، فأنه يعتقد بأن النظريات الاقتصادية لا تقيم او تختبر اعتماداً على واقعية افتراضاتها.

ويثار حوار وجدل حول كل ما ذُكر في أعلاه، لكن بصورة عامة هناك قناعة لدى الاقتصاديين حول أهمية التجريد النسبي في النظريات الاقتصادية بكونها ضرورة لازمة لها. ولاشك بأن دراسة أية ظاهرة اقتصادية تتطلب تشخيص

المتغيرات التفسيرية والعوامل ذات العلاقة بظهورها. وبسبب كثرة وتنوع وتعقد العوامل المفسرة المؤثرة على أية ظاهرة اقتصادية، ومن أجل التوصل إلى تحليل علمي مبسط بشأنها ، لابد من اختيار المتغيرات التفسيرية ذات العلاقة المباشرة بها ،أولاً، وهذا يستوجب استبعاد بعض المتغيرات المفسرة خاصة النوعية ذات التأثير غير المباشر أو حتى المباشر نسبيا كالعوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية وغيرها، بالرغم من إدراك الباحث الاقتصادي بأهميتها في التأثير على الظاهرة موضوعة البحث وتتفاوت نسبة التجريد في النظريات والنماذج الاقتصادية، حيث أن الأمر راجع إلى قرار الباحث ومنهجية بحثه وهدفه، هذا إضافة إلى نوعية الظاهرة موضوعة الدراسة. كما أن مدى توفر المعلومات والإحصاءات ومقدار ما هو متاح من تنوع في برامج الحاسوب ذات أهمية كبرى في نسبة التجريد. وسوف نتطرق في الفصل الخامس إلى فشل تلقائية السوق الحر في تحقيق أهدافه المفترضة ومدى واقعيتها في الإقتصاد المعاصر.

ثانياً - نماذج في التحليل الساكن، والحركي والمقارن

قبل البدء بتوضيح كل من المفاهيم أعلاه لا بد من إعطاء فكرة عن النموذج Model باعتباره هيكلاً علمياً مبسطاً ومتكاملاً يعبر عن واقع

العلاقات بين متغيرات معينه ضمن الإطار النظري والافتراضات المعينة فالنموذج صيغة رياضية تتركب من رموز ودوال (4) ومعادلات تعريفية وسلوكية تخضع إلى الاختبار الإحصائي والقياسي العددي. ويستخدم النموذج لأغراض التحليل والتقييم والتنبؤ وسوف نوضح هيكل النموذج ومستلزماته ومنهجيته بصورة تفصيلية.

التحليل الساكن :يصنف التحليل الاقتصادي إلى تحليل ساكن Static analysis وتحليل متحرك Dynamic. فالأول يدرس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الظاهرة معينة في فترة زمنية معينة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الظاهرة على سبيل المثال، نأخذ دالة الاستهلاك الكلي التالية:1.....(Y2003) C2003 F=تعبر الدالة أعلاها على أن الاستهلاك الكلي (Aggregate (C Consumption ، في عام (2003) ، يعتمد على الدخل الفردي (Personal Income (Y لنفس السنة (2003) **مع افتراض ثبات المتغيرات أو العوامل الأخرى المفسرة والمؤثرة على استهلاك الأفراد كالذوق والأسعار**(4) الدالة Function تعبير رياضي يُظهر وجود علاقة بين متغيرات مشخصة، إحداها تابع dependent والأخريات تفسيرية مستقلة Independent. والتوقعات والثروة وغيرها . فالعلاقة أعلاها تعبر عن تحليل ساكن لأنه يدرس علاقة

بين متغيرات لنفس الفترة الزمنية. إن التحليل الساكن ذات أهمية في التحليل الاقتصادي، ويُلجئ إلى منهجيته لأجل التبسيط والتوضيح في تفسير العلاقة بين متغيرات الظاهرة، إضافة إلى أهميته في تحليل الظواهر الاقتصادية في الأمد القصير. فمثلاً يلجئ إلى التحليل الساكن عند تحليل وضع التوازن على مستوى الاقتصاد الجزئي حيث نهتم بدراسة عملية تحديد الأسعار والكميات المطلوبة والمعروضة في السوق السلعي والخدمي، كما هو موضح في الشكل رقم (1) التالي الذي يعبر عن وضع توازن ساكن في فترة زمنية معينة في السوق التنافسي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على دالتي العرض والطلب السلمي.

إن دالة العرض الخاصة (x) - تعد إحدى الدالات المشتقة من دالة العرض العامة و Qas = (P, Pr, Tech & (ي) . (ys وهو متغير تابع يرمز إلى الكمية المعروضة من السلعة في فترة زمنية معينة. أما المتغيرات التفسيرية

المستقلة فتشمل على ما يلي: (Px) يرمز إلى سعر السلعة لنفس الفترة الزمنية (Pr) ترمز إلى أسعار عناصر الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية لنفس الفترة الزمنية (Tech) ترمز إلى مستوى التكنولوجيا المتاحة إضافة إلى (ME) Management & Entrepreneur التي ترمز إلى الإدارة والمنظم. دالة الطلب الخاصة Ord = F (P) إحدى

الدالات الخاصة المشتقة من دالة الطلب السلعي العامة وهي T, A , . حيث ترمز (ra) إلى الكمية المطلوبة من السلعة (X) في فترة زمنية معينة، وترمز (x) إلى سعرها في نفس الفترة الزمنية، و(P) ترمز إلى أسعار السلع البديلة والمكملة لنفس الفترة الزمنية ترمز (m) إلى الدخل النقدي وترمز (T) إلى Test ذوق المستهلك، أما (4) Advertisement فإنها ترمز إلى نفقات الدعاية والإعلان لنفس الفترة الزمنية.

ترمز (a) Coefficient إلى معامل ثابت أي نقطة تقاطع المنحنيات مع

المحور العمودي، أما المعامل (b) فإنه يرمز إلى ميل المنحنيات والإشارة السالبة ترمز إلى العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من السلعة وسعرها (قانون الطلب). والإشارة الموجبة (+) ترمز إلى العلاقة الطردية بين تغيرات سعر السلعة والكميات المعروضة منها.

. أما في التحليل الكلي Macro-Analysis ، فيمكن التعبير عن نماذج التحليل الساكن اعتماداً على نموذج كنز المبسط في تحديد مستوى الدخل والاستخدام Keynesian Macro Economic Model يفترض كنز Keynse في نموذجه المبسط أن تحديد مستوى الدخل

والاستخدام يتم بواسطة تقاطع منحنى الطلب الكلي Aggregate Demand Curve الذي يُعرف كونه حصيلة مجموع الإنفاق الكلي الاستهلاكي Aggregate Consumption زائداً مجموع الإنفاق الكلي الاستثماري Aggregate Investment أي CI . ومنحنى العرض

الكلي Aggregate Supply Curve الذي عرفه كنز بخط (45) ، لأن كل نقطة عليه يتعادل فيها العرض الكلي مع الطلب الكلي كما في

الشكل البياني التالي: ويعتقد كثير من الاقتصاديين بأن التحليل الحركي يُعتبر أكثر واقعية في تفسير السلوك الحقيقي للمتغيرات الاقتصادية خلال فترات زمنية متتالية، أي إظهار العلاقة بين متغيرات الظاهرة موضوعة الدراسة في قيم زمنية مختلفة. وقد يتساءل البعض عن سبب اللجوء إلى التحليل الساكن إذا كان التحليل الحركي أكثر واقعية. التبرير يركز على أن الأسلوب الساكن ضروري، ويستخدم لأجل تسهيل مهمة تفهم وتفسير الظاهرة الاقتصادية وتبسيط العلاقات بين متغيراتها ، التي لولا افتراضات التحليل الساكن لأصبح من الصعوبة بمكان تفهم العلاقات السببية بين المتغيرات ذات العلاقة.(5)

في هذا الصدد، يشير ساموسلن) في كتابه "التحليل الحركي" بأن "التحليل الساكن يتعامل مع التفاعلات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية بصورة

آنية وبدون البعد الزمني بينما يعد التحليل الحركي أكثر واقعية لتفسير السلوك الواقعي للمتغيرات الاقتصادية بمرور الزمن. يجدر القول هنا، بأن التحليل الحركي في الاقتصاد الكلي تبلور وتطور خلال فترات زمنية طويلة. وحظي بأهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي كما انعكس في كتابات بعض الاقتصاديون مثل هكس Hick ، الذي يعتبر من الأوائل الذين اهتموا بموائمة وتحويل نموذج كنز الساكن إلى نموذج كنزي حركي. كما أشرنا

سابقاً، فإن أساس التحليل الحركي هو الاستدامة الذاتية داخلياً أو ذاتياً Self Contained and Self Sustained. فكل وضع في التحليل الحركي هو سلسلة من عمليات ديناميكية تنمو من وضع سابق. فالنظام يتحرك بصورة مستقلة عن الظروف الخارجية كما هو الحال في عملية النمو الاقتصادي فمثلاً يمكن استخدام نموذج كنز في تحديد الدخل والاستخدام في التحليل الديناميكى كما هو في الشكل البياني التالي:

استناداً إلى النموذج أعلاه، فأن التوازن الكلي وعملية تحديد مستوى الدخل القومي التوازني يتم بواسطة تعادل الطلب الكلي + مع العرض C+1

الكلي المتمثل بخط .45. وعند زيادة الطلب الكلي سواء كان ناتجاً عن زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، أو زيادة في الإنفاق الاستثماري أو كليهما، ينتقل منحنى الطلب الكلى إلى الأعلى موازياً قاطعاً خط العرض (45) في نقطة توازن جديدة في (E2).

ضمن نموذج التحليل الساكن، فإن التوازن الكلي الجديد يتحقق آنيا Instantaneous وبنفس الفترة الزمنية Timeless ، فلا يهتم هذا التحليل بكيفية أو آلية الانتقال إلى الوضع الجديد عند زيادة الاستثمار الكلي. لكن ضمن التحليل الحركي، فإن الباحث يتتبع المسار الذي من خلاله يمر النظام التفاعلي بمرور الوقت إلى أن يصل إلى الوضع التوازني الجديد في (2). لأجل التبسيط يمكن عرض آلية الانتقال عن طريق تتبع أثر زيادة الاستثمار الكلي في الفترة (٤). لو افترضنا مثلاً زيادة في (1) الإستثمار الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي في الفترة اللاحقة أي إلى ، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة في 1+

الاستهلاك لنفس الفترة الزمنية (1) الذي يسبب في زيادة الدخل القومي للفترة التي تليها أي (2) ، وهذا بدوره يرفع من مستوى الاستهلاك الكلي للفترة ذاتها (2) بالنتيجة سيرفع من الدخل القومي في الفترة التالية (43) وهكذا دواليك.

لأجل تحليل العمليات أعلاها، تلجئ النظرية الكلية إلى استخدام آليات منها المضاعف الحركي وآلية المعجل لتحليل العلاقات السببية التفاعلية بين متغيرات النموذج. كما أشرنا سابقاً ، فإن هكس Hicks يعد من الأوائل المهتمين بالتحليل الحركي وقد انعكس اهتمامه بصورة خاصة في كتابه المشهور القيمة ورأس المال (7) Capital and Value

حيث يُذكر بأن التحليل الساكن لا يهتم بالتوقيت" Dating". كما أنه عرف الاقتصاد الحركي بكونه ذلك الجزء من علم الاقتصاد الذي يجب توقيت قيمة كل متغير فيه. أما ساموسلسن فقد ركز على العلاقات الوظيفية Functional Relations في الفترات الزمنية المختلفة، وقد أهتم بتحليل الفترات Period-Analysis. ويعتبر الاقتصادي هارود Harrod، أيضاً من الأوائل الذين اهتموا بالعملية الاقتصادية الحركية كما جاء في كتابه "نحو

اقتصاد حركي ، حيث اهتم بمعدلات التغير Rates Of Change. وعرف الاقتصاد الحركي بأنه ذلك الاقتصاد الذي تسوده تغيرات في معدلات نمو الناتج القومي الذي يأتي نتيجة للتغيرات في معدلات نمو المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تعتبر المصدر لنمو الناتج القومي خاصة في الاقتصاد النامي". لقد اهتم هارود بدراسة التغيرات المستمرة المتولدة عن طبيعة عملية النمو الاقتصادي. وكحل وسط بين التحليل الساكن والتحليل الحركي حاول ساموسلسن من التنسيق والجمع بين المنهجين في التحليل الاقتصادي، وأعتقد بأن التحليل الاقتصادي يتضمن عمليتين: الأولى، تحليل الفترات Discrete Period Analysis ،

والثانية، عملية تحليل التفاعلات المستمرة Continuous Analysis، التي تشمل تغيرات مستمرة في معدلات التغير إن أهمية التحليل الديناميكي إذا هو جعل التحليل الاقتصادي أكثر واقعية خاصة في عالمنا المعاصر حيث أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها تمر بسلسلة متتالية من التفاعلات فيما بينها وبفجوات زمنية مختلفة. هذا بالإضافة إلى كون التحليل الحركي يأتي مهتماً بالتغير في معدلات التغير في المتغيرات الاقتصادية. فمثلاً لو أخذنا القرار الاستثماري، نجده يعتمد على متغيرات عديدة منها معدل النمو الاقتصادي المتوقع الذي ينعكس

بمعدل نمو الناتج القومي المتوقع، كذلك الطلب على بعض السلع يعتمد بحد ذاته على معدل التغير في الأسعار المتوقعة بالرغم من اهتمام كثير من الاقتصاديين خلال

الفترة الكنزيه بالدورات التجارية وتحليلها على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن اهتمام آخرين من الاقتصاديين مثل هارود ودومر كما أشرنا ، جاء منصباً على النمو الاقتصادي ومعدلاته، والذي يعتبر ضمن التحليل الديناميكي أو الحركي. كما أشرنا فإن التحليل الحركي يأتي مهتماً بالتوقعات وأهميتها في عمليات اتخاذ القرار على مستوى الوحدات الاقتصادية والاقتصاد الكلي ككل. أما التحليل الساكن والتوازن الساكن على مستوى التحليل الجزئي فهو يفترض عند دراسة العلاقة بين التغيرات في الأسعار والتغيرات في الكميات المطلوبة والمعروضة بقاء العوامل المشخصة في دالة الطلب والعرض ثابتة بخاصة عوامل الذوق والتكنولوجية وأسعار الموارد الاقتصادية والدخل وغيرها.

نماذج التحليل الساكن المقارن كحالة وسط بين التحليل الساكن والتحليل الديناميكي يأتي * التحليل الساكن المقارن Comparative Static Analysis مهتماً بمقارنة وضع توازني معين مع وضع توازني آخر. هذا النوع من التحليل لا يهتم بدراسة مسار النظام Path وتحليل عمليات التفاعل Process وكيف يتطور النظام من وضع توازني إلى آخر، لكن التحليل المقارن الساكن يفسر ويقارن بين الوضع التوازني الأساسي والوضع النهائي له فقط. ومن خصائص هذا التحليل اهتمامه بدراسة مدى تأثير التغير في متغير أو عامل واحد خلال فترة زمنية معينة على المتغير التابع دون الاهتمام بدراسة المتغيرات الأخرى في الدالات ذات العلاقة بوضع التوازن. عندئذ يمكن من دراسة تأثير التغير في معلومة واحدة على التوازن وانتقال الوضع إلى وضع جديد ثم مقارنة الجديد بالقديم كما هو موضح في النموذج البياني التالي:

يأتي انتقال منحنى (D) من (Dx) إلى (Dx2) في النموذج البياني (4) ، بسبب تأثير أحد متغيرات دالة الطلب العامة التي أشرنا إليها في البداية. لو فرضنا على سبيل المثال، زيادة في الدخل النقدي للفرد مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة ، عندئذ نتوقع انتقال منحنى الطلب من (Dx1) إلى (Dx2) بسبب زيادة دخل الفرد النقدي وثبات دالة العرض والعوامل الأخرى المشخصة في دالة الطلب. يقطع المنحنى الجديد منحنى (Sx) في (2) محققاً وضعاً توازنياً جديداً وكميات جديدة معروضة ومطلوبة وسعراً جديداً. وبمقارنة الوضع التوازني الجديد في (2) مع الوضع التوازني الأساسي في ((E) ، فإننا نتبع أسلوب التحليل الساكن المقارن. كما أشرنا في البداية، بأنه من الأوائل الذين اهتموا بهذا النوع من التحليل الاقتصادي، الاقتصادي الشهير الفريد مارشال Alfred Marshall في منهجيته تحليل الفترات بافتراض سيادة سوق المنافسة التامة. ويعد التحليل الساكن المقارن مهماً في تفسير التغير في الظواهر الاقتصادية، ويعطي معلومات أكثر من التحليل الساكن في دراسة عملية تحديد الأسعار والكميات المنتجة على مستوى الاقتصاد الجزئي.